

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن

إعداد الطالبة

ابتهاج حسين المصاروه

إشراف الدكتور

نايل سالم الرشايده

رســــــالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيــــر

فـــي الإدارة التربوية/قسم الأصول والإدارة التربوية

جامعة مؤتة2017

المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن ابتهاج المصاروه 2017

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة ابتهاج حسين المصاروة الموسومة بـ:

المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الادارة التربوية.**

القسم: الأصول والإدارة التربويه.

	التوقيع	التاريخ	
د. نايل الرشايدة		26/4/2017	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح خليفات		26/4/2017	عضواً
أ.د. باسم الحوامدة		26/4/2017	عضواً
د. امجد محمود درادكة		26/4/2017	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د.محمد عبدالرحيم المحاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس ٠٣/٢ 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر ....والدي

إلى من تحت أقدامها جنتي ....والدتي

إلى الروح التي سكنت روحي ....ولدي صامد

إلى من استمد منهم إصراري .... إخواني وأخواتي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

عملا بقوله تعالى " وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

نشكر الله على نعمه التي لا تقدر ولا تحصى ومنها توفيقه لي على إتمام هذا العمل. وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير إلى الدكتور نايل الرشايده على توجيهاته القيمة فجزاه الله خير الجزاء .

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة على ملاحظاتهم القيمة والتي ستسهم في تجويد مستوى الرسالة وإخراجها بأفضل صورة ممكنة .

كما وأتقدم بالشكر إلى جميع من ساهم في إنجاز هذه الرسالة وتقديم يد العون والمساعدة لي طوال فترة الدراسة فجزاهم الله عني كل خير .

ابتهاج المصاروة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الملاحق	ز
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	**1**
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
3.1 أهمية الدراسة	4
4.1 أهداف الدراسة	5
5.1 حدود الدراسة	5
6.1 تعريفات الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**7**
1.2 الإطار النظري	7
2.2 الدراسات السابقة	26
الفصل الثالث: المنهجية والتصميم	**36**
1.3 منهجية الدراسة	36
2.3 مجتمع الدراسة	36
3.3 عينة الدراسة	37
4.3 أداة الدراسة	38
5.3 صدق أداة الدراسة	39
6.3 ثبات أداة الدراسة	39

المحتوى	**الصفحة**
7.3 متغيرات الدراسة	40
8.3 تصحيح أداة الدراسة	40
9.3 إجراءات الدراسة	41
10.3 المعالجة الإحصائية	42
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات	**43**
1.4 عرض النتائج ومناقشتها	43
2.4 التوصيات	63
المراجع	**64**
الملاحق	**71**

قائمة الجداول

الرقم	عنوانه	الصفحة
1	التكرارات والنسب المئوية لمجتمع الدراسة حسب متغير الجامعة	36
2	التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة	37
3	معاملات ثبات أداة الدراسة وفقاً لمعادلة كرونباخ ألفا على مستوى كل مجال	40
4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن مرتبة تنازليا	43
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوىأسباب الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن مرتبة تنازليا	46
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى أسباب الواسطة في مجال (الأسباب الأكاديمية) من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن مرتبة تنازليا	48
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوىأسباب الواسطة الأكاديمية في مجال (الأسباب الشخصية) من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن مرتبة تنازليا	49
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوىأسباب الواسطة الأكاديمية في مجال (الأسباب الاجتماعية) من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن مرتبة تنازليا	51
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية باختلاف المتغيرات(النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي)	53
10	تحليل التباين المتعدد لأثر متغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي) على مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديميةفي جامعات الجنوب من وجهة نظر الطلبة	54
11	نتائج المقارنات البعدية لاختبار شفيه بين المتوسطات الحسابية على المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية حسب متغير المستوى الدراسي	55

الرقم	عنوانه	الصفحة
12	نتائج المقارنات البعدية لاختبار شفيه بين المتوسطات الحسابية على المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية حسب متغير التقدير الجامعي	56
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي)	57
14	تحليل التباين المتعدد لأثر متغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي) في استجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية	59
15	نتائج المقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية على أسباب الواسطة الأكاديميةحسب متغير المستوى الدراسي	61
16	نتائج المقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية على أسباب الواسطة الأكاديميةحسب متغير التقدير الجامعي	62

قائمة الملاحق

الرمز	عنوانه	الصفحة
أ	الاستبانة في صورتها الأولية	71
ب	أسماء المحكمين	77
ج	الاستبانة في صورتها النهائية	81
د	كتب تسهيل المهمة	85

الملخص

المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن

ابتهاج حسين المصاروه

جامعة مؤتة، 2017

هدفت الدراسة التعرف إلى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها في جامعات جنوب الأردن من وجهة نظر الطلبة ، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، وتحقيقاً لهدف الدراسة تم إعداد أداة مكونة من (49) فقرة، جرى التحقق من صدقها وثباتها، وتكونت عينة الدراسة التي اختيرت بالطريقة الطبقية العشوائية من (810) من الطلبة المسجلين في الفصل الدراسي الثاني للعام 2017/2016، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن جاء مرتفعاً، فيما أظهرت النتائج أن (الأسباب الاجتماعية) جاءت في المرتبة الأولى ، يليها مجال (الأسباب الأكاديمية)، ثم مجال (الأسباب الشخصية)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغيري (النوع الاجتماعي والجامعة)على مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها في جامعات الجنوب من وجهة نظر الطلبة. فيما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير (الكلية) على مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها في جامعات الجنوب ولصالح طلبة الكليات العلمية.

وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير (المستوى الدراسي والتقدير الجامعي) على مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية في جامعات الجنوب من وجهة نظر الطلبة ، ففي المستوى الدراسي جاءت لصالح طلبة السنة الرابعة، وفي التقدير الجامعي جاءت لفئة الطلبة من ذوي التقدير الجامعي (ممتاز). وفي ضوء النتائج خرجت الدراسة بتوصيات من أهمها: ضرورة تفعيل الرقابة على أداء أعضاء الهيئة التدريسية للوصول إلى جودة عالية في الأداء وضمان إعطاء الطلبة كافة حقوقهم.

الكلمات المفتاحية: الواسطة الأكاديمية، جامعات جنوب الأردن.

Abstract

The manifestations of academic mediation and its reasons from the perspective of students in the universities of the south of Jordan

Ebtihaj Al-Masarwah

Mu'tah University, 2017

This study aimed at identifying the manifestations of academic mediation and its reasons in the universities of the south of Jordan from the perspective of students as well as the relationship of that with some variables. In order to achieve the study objectives, the researcher developed a questionnaire that consisted of 49 items; its reliability and validity were verified. The study sample consisted of 810 students, who were chosen randomly from the students enrolled in the second semester for the academic year 2016/2017. The results showed that the level of manifestations of academic mediation from the perspective of students in the universities of the south of Jordan was high. While the results showed that the social reasons were in the first place, followed by the academic reasons, then the personal reasons. The results also showed that there are no statistically significant differences due to the variables of (gender, and university) regarding the level of manifestations of academic mediation and its reasons from the perspective of students in the universities of the south of Jordan, while the results also showed that there are statistically significant differences due to the variable of faculty regarding the level of manifestations of academic mediation and its reasons in the universities of the south of Jordan in favor of those in scientific faculties.

The results also showed that there are statistically significant differences due to the variables of academic level and university estimation regarding the level of manifestations of academic in the universities of the south of Jordan from the perspective of students; in the academic level it was in favor of the fourth year students and in the university estimation it was for those who obtained an estimation of excellent. In the light of these results, the researchers recommended about activating monitor over the performance of the faculty members so as to reach a high level of performance, and to ensure that the students received all their rights.

Key words : academic mediation, the universities of the south of Jordan.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1المقدمة

يعد الفساد من أخطر مهددات التنمية المجتمعية، حيث يعمل على تشويه صورة الخدمة العامة، واختلال الموازين، وعرقلة جهود الإصلاح، وتقويض قواعد ونظم العمل الرسمية، وفقدان الرشد والحكمة في صناعة القرارات. وهو مشكلة أخلاقية وسياسية واجتماعية، تؤدي بالضرورة إلى فساد الذمم وتعطيل التنمية ومنع الحقوق،و موضوع الفساد معقد ومتشعب الجوانب، يختلف الباحثون حول كيفية تشخيصه وتحليله واقتراح الحلول المناسبة لمحاربته، والحد من آثاره، فقد أصبح الفساد ظاهرة عالمية على مستوى الأفراد والدول، سواء كانت متقدمة أم متخلفة.

وظاهرة الفساد ليست بالظاهرة الحديثة، حيث عانت حضارات الأمم قديما وحديثا من مظاهر عديدة لتفشيه وممارسته، ولكنها احتلت في الآونة الأخيرة حيزا كبيرا من اهتمام كافة المجتمعات ومن جميع الفئات وعلى كافة المستويات، حيث تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة مع تزايد وعي الجماهير وتنامي قوة الإعلام وارتفاع أصوات الشعوب ومراقبتها للمتنفذين وفي كافة المجالات (شتا، 1999).

وهناك إجماع في الآراء بين الباحثين وصناع القرار، على أن ظاهرة الفساد كانت وما زالت من المشكلات الرئيسة التي تعترض برامج وخطط التنمية في المجتمعات النامية بصفة خاصة،وليس معنى ذلك أن الفساد ظاهرة تقتصر على المجتمعات النامية، ولكنه يعيش في كل المجتمعات، و نظرا ل غياب المشاركة والديمقراطية في الدول النامية تكون الظاهرة أكثر حدة (العيسى، 2007)

ولا خلاف على قدم وجود ظاهرة الفساد، إلا أن الجديد في الأمر هو تزايد الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة بسبب تزايد حجم المجتمعات وما يرافقه من تناقص للموارد، كما أن الجديد في الأمر هو تعقد وتشابك ظاهرة الفساد وامتداد تأثيرها على جميع أنشطة المجتمع السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، والأهم من ذلك كله أن الفساد أصبح يتسم بالعالمية، أي أن مشكلة الفساد لم تعد بالإمكان

السيطرة عليها وعزلها ضمن حدود الدولة، بل أنها أصبحت ظاهرة عابرة للحدود الجغرافية من دولة إلى أخرى (الكبيسي، 2000).

ورغم أهمية التعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كافة المجتمعات، فإن التقارير تشير إلى اكتشاف بؤر للفساد في هذا المجال الحيوي، فالفساد عندما يقترن بالجريمة المنظمة توفر له الأخيرة الخبرة الإجرامية والمعلومات الاقتصادية وتكشف له نقاط الضعف في مجال التعليم، مما يجعل من الصعب التحكم والرقابة عليه، ويأخذ الفساد في مجال التعليم أشكالا وصورا عديدة،ابتداء من الرشاوي التي تدفع للحصول على مقاعد في الجامعات الحكومية، والاتجار في الشهادات والدرجات العلمية، بالإضافة إلى الواسطة والمحسوبية في العلامات والدرجات العلمية، مما يطلق عليه بجريمة سرقة المستقبل، فالفساد هنا تتضاعف خسائره المالية والاجتماعية والنفسية، حيث تتسرب الأموال العامة المرصودة للتعليم إلى جيوب المفسدين، وفي الوقت نفسه تقوم المؤسسات التعليمية بتغذية المجتمع بمخرجات تعليمية متدنية تكون وبالا على المجتمع (البشرى، 2007).

إن بروز الفساد في الوسط الأكاديمي يعتبر من القضايا التي لا بد من التصدي لها والوقوف على أسبابها لما لها من آثار سلبية في المجتمع متمثلة في تشويه دقة وموضوعية القرار الأكاديمي وسوء توزيع ال مهام وتدني مستوى فعالية الأجهزة الأكاديمية، ومن المعضلات الأكاديمية والأخلاقية التي أفسدت الحياة العلمية والأخلاقية في الجامعات تمثلت بانتزاع الاستقلالية العلمية والأيدولوجية للجامعات من قبل المؤسسات والمكاتب والأجهزة الأمنية، وهجرة الكفاءات العلمية ممثلة بالأساتذة الجامعيين إلى جامعات تكفل لهم الكفاية المادية والكرامة الاجتماعية،بالإضافة إلى لجوء بعض الأساتذة والمؤسسات الجامعية لبيع الاختبارات ومنح الدرجات العلمية مقابل أعطيات من الهدايا ، والمال أو المناصب (العجمي ، 2008).

وأوضحت دراسة حمادات (2013) أن من مظاهر الفساد الأكاديمي إساءة استعمال السلطة واختراق الأنظمة والقوانين الجامعية والتحيز والمحاباة لبعض الأفراد بالإضافة إلى المجاملات على حساب مصلحة العمل الأكاديمي والواسطة والمحسوبية.

وتعتبر الواسطة أسوأ وأخطر أنواع الفساد الأكاديمي كونه ا فعل جرمي غير مرئي ولا ملموس وليس من السهل إثباته بأدلة فهي تشكل نوع ا من أنواع استغلال الوظيفة وخيانة للأمانة الوظيفية التي أؤتمن عليها أعضاء الهيئة التدريسية فهي بذلك تكسر العدالة وتنتهك الحق والعدل، والواسطة مبنية على مخالفة القانون وفيها اعتداء على حقوق الطلبة بسلب حق من الحقوق المستحقة للغير وبالتالي على ما ليس له به حق.

ويرى عدد من المفكرين السياسيين أن الواسطة تؤدي إلى آثار سلبية وذلك لما فيها من تمييز بين الطلبة على أسس مختلفة، الأمر الذي يقود إلى تهديد السلم الاجتماعي داخل الدولة، ويمكن أن يطال الدولة نفسها فيهدد تماسكها ومكانتها ووجودها وبرزت الواسطة في جميع نواحي الحياة ولكن أخطرها حضورا انتشارها في الوسط الأكاديمي،وما يتبع ذلك من آثار سلبية تمس كافة الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (أبو دية، 2015).

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تُعد الجامعة قمة الهرم التعليمي حيث تضم بين جنباتها صفوة أبناء المجتمع الذين تعدهم حتى يتبؤوا المناصب والمهن العليا التي تساعد في حركة النهضة والتنمية، وهي تمثل بيوت الخبرة وحواضن الفكر ومنطلق التغيير والإصلاح، وعليها واجب أن تعلو وتسمو فوق مناهجها وأنشطتها التقليدية لتغرس أسس رسالتها التي تتلاقى فيها الرؤى مع القيم (الشرقاوي ، 2005)

وتتحدد وظائف الجامعات في التعليم ، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والتي تشكل بمجموعها أساسا لتنمية الشخصية الإنسانية، والوطنية، وبلورتها وتطورها من خلال إعادة صياغة الإنسان، وتعميق شعوره الوطني، وتوعية أفراد المجتمع بشكل عام وإشاعة روح العلم ، والمنهج العلمي وتكوين النزعة العلمية والعقلية .

ويلاحظ أن أكثر الدراسات تناولت موضوع الفساد المالي ولم يتم التطرق بشكل كاف إلى الأشكال الأخرى من الفساد الذي تتغلغل في مختلف القطاعات وخصوصا قطاع التعليم الذي لا تقل خطورة الفساد المرتبط به عن خطورة الفساد المالي ، حيث تزايدت في الآونة الأخيرة الأصوات المنددة بانتشار الواسطة الأكاديمية في الجامعات

والتي تعتبر من أبرز مظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي ولذلك لابد من وجود توجيهات وإرشادات من أجل الارتقاء والتطوير وإصلاح التعليم من كل جوانبه وخاصة بمؤسسات التعليم العالي الذي نعده الأمل والرجاء في تخريج أجيال متعلمة، ومثقفة واعية قادر ة على المساهمة في بناء الوطن وتحريك عجلة التنمية في الاتجاه الصحيح،فلابد من مكافحة هذه الظاهرة ومن أجل تحقيق ذلك لابد من مشاركة أبناء الوطن وعلى اختلاف مواقعهم ،بحيث تأتي هذه الدراسة للقيام بجزء من الدور الوطني الذي يجب أن يساهم به الأكاديميون في المساعدة لتشخيص مظاهر الواسطة الأكاديمية وأسبابها ومن ثم الحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن؟
2. ما أسباب الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)في استجابات الطلبة نحو المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة ، المعدل التراكمي)؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)في استجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، والمستوى الدراسي، والكلية، والجامعة ، والمعدل التراكمي)؟

3.1 أهمية الدراسة

لقد تفشت الواسطة في المجتمع الأردني حتى وصلت إلى الجامعات فأصبح كل فرد في الجامعة سواء كان طالبا أومدرسا يلجأ إليها ليلبي حاجاته الخاصة ، مما كان له الأثر السلبي على جودة التعليم العالي في الأردن بشكل كبير فأصبح يتراجع شيئا فشيئا لذلك علينا أن نقاوم هذه الظاهرة السلبية لأجل حماية التعليم الذي لطالما كنا نفتخر به . وتبرز أهمية الدراسة من خلال:

1. تناولها لموضوع حيوي جديد بالدراسة، حيث أصبحت الواسطة الأكاديمية ظاهرة تعاني منها الجامعات، لذا يُعد الوقوف على المظاهر الدالة عليها ومعرفة أسبابها أمراً بالغ الأهمية.
2. تقديم بيانات لصنّاع القرار في التعليم العالي عن مدى شيوع الواسطة الأكاديمية وأهم الأسباب التي أدت إلى تزايدها وتفاقمها.
3. يؤمل أيضا أن تكون هذه الدراسة مرجعا لأبحاث ودراسات أخرى في هذا المجال لإفادة الباحثين والمهتمين ، نظرا لقلة الدراسات حول مظاهر الواسطة الأكاديمية، وبالتالي قد تفتح المجال أمام المزيد من الدراسات في هذا المجال.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1 التعرف على المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية في جامعات جنوب الأردن من وجهة نظر الطلبة.
2 التعرف على أسباب الواسطة الأكاديمية في جامعات جنوب الأردن من وجهة نظر الطلبة.
3 التعرف على الفروق الذات دلالة احصائية في استجابات الطلبة على مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن .
4 التعرف على الفروق الذات دلالة احصائية في استجابات الطلبة على مستوى أسباب الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن .

5.1 حدود الدراسة

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على طلبة جامعات جنوب الأردن .

الحدود الزمانية: طُبقت الدراسة في الفصل الثاني لعام 2016 م /2017 م .

الحدود المكانية: طُبقت على طلبة جامعات جنوب الأردن (جامعة مؤتة، وجامعة الحسين بن طلال، وجامعة الطفيلة التقنية) .

6.1 تعريفات الدراسة

أولاً: التعريفات المفاهيمية

الواسطة:هي قيام المسؤول التنفيذي في المؤسسة، أو شخص متنفذ في إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات ، سعيا وراء تحقيق مكاسب مادية أو معنوية، بإعطاء الأفضلية والأولوية للأقارب والأصدقاء في حالات الاختيار والتعيين دون التقيد بالقواعد والشروط والقوانين. (حراحشة، 2003)

ثانياً: التعريفات الإجرائية :

الواسطة: هي السعي في قضاء حاجات الطلبة ومصالحهم الأكاديمية من خلال إدخال طرف ثالث له مكانة إجتماعية مما يسبب خللاً في تقديم الخدمات بعدالة وكفاءة وفاعلية في الجامعات.

المظاهر : هي الأدلة والعلامات التي توحي بوجود واسطة في الجامعات. وتقاس من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على المقياس المعدّ لهذه الغاية.

الأسباب: هي الدواعي وراء انتشار الواسطة في الجامعات.وتقاس من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على المقياس المعدّ لهذه الغاية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تؤدي الجامعة اليوم وظائف متعددة فاعلة وحيوية في حركة المجتمع إذ تشكل مختبرات للفحص والاجتهاد، والتعبير الفكري، والمناظرة الثقافية،والبحث عن الحقيقة، والعمل على تحديث المجتمع، وربط الجسور بين الإنسان المتعلم والمجتمع، فالجامعة لم تعد محصورة في إطار العمل الأكاديمي فحسب بل بدأت تساهم بشكل فعال في عملية البناء والتنمية، ونقل المجتمعات من التخلف والتبعية الفكرية الى مرحلة النهوض والاستقلالية، وذلك من خلال الأدوار الكثيرة التي تؤديها كوادرها وقياداتها الإدارية والعلمية من أجل رفد المجتمع بالكفاءات والخبرات الفنية المؤهلة تأهيلا علميا للمساهمة في حركة التنمية والتحديث.(حمادات ،2013)

وقد شهدت العقود الأخيرة نقلات حضارية في مجال التقنية، وثورة مجتمع المعلومات، فتطورت وظائف الجامعة في مواجهة تحديات التقنية الحديثة، ومواكبة الابتكارات والاختراعات الجديدة، واللحاق بركب الحضارات ، وترسيخ الإعداد العلمي والإنساني للأكاديميين .وعلى الرغم من أهمية التعليم الجامعي إلا أن هناك قناعة في الأوساط الاجتماعية والأكاديمية في الوطن العربي مؤداها أن أنظمة الجامعات تفتقد الى الفاعلية، وأن غالبية الجامعات العربية تعاني من انعدام الاستقلال الذاتي، وضخامة الأنشطة والتعليمات وغموضها، يضاف إلى ذلك أن معظم طاقات الجامعات تُصرَف على الأمور الروتينية ولا توجد أية سيطرة إدارية على أداء العاملين من أكاديميين وإداريين، وغالبا ما يعيق ذلك كله عملية الإصلاح والتغيير في جامعات الوطن العربي (العجمي، 2008).

وقد أشارت موسى (2005) إلى أنه لم ترد أي جامعة عربية ضمن التصنيف العالمي الذي يضم أفضل (500) جامعة في العالم ضمن تصنيف شنغهاي مما يسبب القلق بشأن أوضاع الجامعات العربية، ولأن التصنيف لهذه الجامعات العالمية يضع أمام الجميع أنه لا بد من البحث عن أسباب عدم أهلية الجامعات العربية من

أن تكون ضمن التصنيف الأكاديمي ولو في أسفله للجامعات العالمية، فغيابها التام يستدعي إعادة النظر في أوضاع هذه الجامعات، لذلك فإن الجامعات العربية لم تستطيع النمو والتطور رغم كفاءاتها العلمية إلى درجة أن هذا الواقع قد أثر سلباً على سلوك ومواقف النخب العلمية التي استسلمت لحقيقة أن المؤسسات العلمية محكومة بأغراض سياسية.

ويؤدي قطاع التعليم العالي في الأردن دوراً كبيراً ومميزاً في إحداث التنمية الشاملة على مختلف الصعد والمجالات وقد حقق التعليم العالي في المملكة خلال السنوات العشر الماضية تقدما ملحوظا في (عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين)، من حيث الكم والنوع، والتوسع في مؤسسات التعليم العالي، هذا وقد أصبح دور الأردن التعليمي دورا فاعلا في المنطقة لما عرف عن نظامها التعليمي من جودة عالية تجعله محط أنظار وإعجاب في المنطقة، وهذا يعكسه أعداد الطلبة الوافدين الذين يدرسون في الجامعات الأردنية، إضافة إلى الاستقطاب الكبير لخريجي الجامعات الأردنية للعمل في المؤسسات والدوائر العامة والخاصة العربية والأكاديمية.(موقع وزارة التعليم العالي ، 2014).

إن موضوع الفساد معقد ومتشعب الجوانب، يختلف الباحثون حول كيفية تشخيصه وتحليله واقتراح الحلول المناسبة لمحاربته،والحد من آثاره، فقد أصبح الفساد ظاهرة عالمية على مستوى الأفراد والدول سواء كانت متقدمة أم متخلفة، وإذا كانت الحكومات تهتم بمحاربة الفساد فإن نجاح ذلك يعتمد على كفاءة المنظومة الإدارية التي تعتني بوضع الأهداف والخطط ووسائل الرقابة والمتابعة، ومن منظور التنمية المجتمعية، يعد الفساد في التعليم هو الأخطر على الإطلاق مقارنة بممارسات الفساد في قطاعات أخرى ومرد ذلك أن معظم الفساد في مجال التعليم يقع ضمن فئة سوء السلوك المهني وهو سلوك ينطوي على كسر وحذف للمعايير المهنية، وهو ما يشكل اهتزازاً كبيراً للمنظومة المهنية الأخلاقية الحاكمة لكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، على اعتبار أن المؤسسات التعليمية تغذي هذه المؤسسات بالخريجين (سراج الدين، 2015).

ويشكل الفساد في الوسط الجامعي مظهراً من مظاهر سوء استخدم السلطة العامة او المنصب لتحقيق مكاسب أو أرباح شخصية، الأمر الذي يحول دون تحقيق الجامعة لأهدافها (عبد الله، 2003).

وتعد الواسطة من أكثر الآفات انتشاراً وتغلغلاً في كافة جوانب الحياة الواسطة التي تضيع على أبناء عامة الناس حقوقهم ، وتضيّع على الدولة فرص وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بحيث استلزم وضع آليات لمكافحة هذه الظاهرة ، وأن هذه الآليات تشكل عناصر أساسية في استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري بشكل عام.

مفهوم الواسطة

الواسطة لغةً: من وَسَطَ، وَسَط الشيء وسطاً ، وسطةٌ: صارفي وَسَطه يقال وَسَط القوم، ووَسَط المكان فهو واسط

وساطة: تَوَسط بينهم بالحق والعدل.

الواسطة: تعني ما يُتَوصل به إلى الشيء (المعجم الوسيط، ص1031).

الواسطة اصطلاحاً:

فهي قيام المسؤول التنفيذي في المؤسسة، أو شخص متنفذ في إحدى الهيئات العامة أو مؤسسات القطاع الخاص سعيا وراء تحقيق مكاسب مادية أو معنوية،بإعطاء الأفضلية والأولوية للأقارب والأصدقاء في حالات الاختيار والتعيين بالقواعد والشروط والقوانين (حراحشه، 2003).

وتعرّف الواسطة أيضا على أنها طلب المساعدة من شخص ذي نفوذ وحذوه لدى من بيده القرار، أو المقدرة على محاسبة السلطة، لتحقيق مصلحة معينة بغير حق لشخص لا يستطيع تحقيقها بمفرده ، فهي بهذا المفهوم تجاوز للأنظمة، واعتداء على الحقوق،ويجب أن يسعى المجتمع الواعي لمكافحتها، بوصفها أخطر أنواع الفساد الخفي،الذي يهلك المجتمع، ويدخله في الفساد الإداري والمالي الخفي، وذلك لما يترتب عليه من وصول أشخاص إلى مواقع قيادية، بل إلى مواقع صنع القرار بالمحسوبية،دون النظر إلى التأهيل والمناسبة والكفاءة (التقرير السنوي هيئة مكافحة الفساد 2010)

وتعرّف الواسطة أيضا على أنها أداة لإعطاء حق ليس لصاحبه تحت تأثير أحد رجال المراكز أو الذوات من أصحاب المال والأعمال،وحصيلتها استخدام شخصا ما،على حساب أشخاص آخرين أحق منه (المومني،2005)

ويعرف (فارع وآخرون ، 2008) الواسطة على أنها قيام الموظف مستغلاً سلطاته ونفوذه بتمييز أحد الأشخاص ممن له وساطة وتفضيله على غيره في الحصول على حق قد يكون من حق غيره بحكم الأقدمية أو الكفاءة وما تقره الأنظمة المتبعة ومبدأ المساواة.

ويعرف (أبو العمرين،النجار، 2007) الواسطة على أنها طلب العون والمساعدة في إنجاز شيء يقوم به إنسان ذو نفوذ ومن بيده العون والمساعدة على تحقيق المطلوب لإنسان لا يستطيع تحقيقه بنفسه.

وورد مفهوم الواسطة بالقرآن الكريم بمفهوم (الشفاعة) وذلك في قوله تعالى " مّ مَّن **يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا** "(النساء،8)

فالشفاعة هي التوسط للغير لجلب منفعة أو دفع مضرة وقد قسّمها القرآن الكريم إلى قسمين حسنة، وسيئة. فالشفاعة الحسنة هي كل شفاعة لرفع الظلم،أو إيصال الحق لصاحبه،أو إصلاح بين متخاصمين أو نحو ذلك،أما الشفاعة السيئة فهي التي يترتب عليها ضرر أو ظلم،أو هضم لحق إنسان وإعطاء هذا الحق لغير مستحقه (احمد، 2015).

وبين (عبد الله، 2011) ضوابط وشروط الشفاعة الحسنة ومنها:

1 -أن لا يتبع الإنسان شفاعته ومعروفه بالمن والأذى.

2 -أن يكون ذلك ابتغاء مرضاة الله.

3 -أن لا تكون الشفاعة في حد من حدود الله.

4 -عدم تضييع من له حق فكم من الناس يشفع ويتوسط ويتوسل في أمور يضيع بها حقوق المسلمين لينفع صاحبا له أو قريبا.

وتعرِّف الباحثة الواسطة الأكاديمية: على أنها السعي في قضاء حاجات الطلبة ومصالحهم الأكاديمية من خلال إدخال طرف ثالث له إمكانات اجتماعية مما يسبب عدم تقديم مصالح طلبة على آخرين دون وجه حق .

ويعد الفساد من الظواهر الخطيرة التي تعاني منها معظم الدول في العالم، والتي أرهقت العديد منها سواء المتقدمة أ م النامية (كليتجارد، 2007). وهو سلوك خطير يؤدي إلى انهيار المجتمعات، إذ يرى هلال (2006) أن الفساد يتيح الفرصة لكل القوى المعادية للقيم والمبادئ الدينية والمجتمعية أن ينمو وينتشر كالسرطان ،فالمجتمع الفاسد الذي تديره هذه القوى هو مجتمع ضعيف، ويعيش الأزمات المتتالية التي تزيده ضعفا في ظل العجز الدائم على المقاومة.

يختلط مفهوم الواسطة بمفهوم الفساد الذي يعرفه فريج (2014) على أنه استعمال السلطة من أجل تحقيق الأرباح الخاصة.

كما عرفه البياتي (2009) على أنه كل تصرف من شأنه أن يؤدي إلى إهدار المال العام " وهو مفهوم قانوني واسع يتعلق بسلوكيات جانب من المسؤولين سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين يحققون من خلالها الثراء لأنفسهم أو لذويهم بصورة غير قانونية وخاطئة عن طريق سوء استخدام السلطة العامة المعهودة إليهم.

وعرّف الذهبي (2005) الفساد بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة.

ويعرف شتا (1999)الفساد بأنه استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانه إجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي.

ويعرفه الحضرمي (2014) على أنه إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة.

والباحثة تعرف الفساد على أنه السلوكيات المخالفة للأنظمة والتي تتعارض مع القيم الأخلاقية المجتمعية والوظيفية لتحقيق مصالح شخصية .

وهناك بعض النظريات التي فسرت الفساد ومنها (وليد ،2010):

1 النظرية الأخلاقية: تعتبر الفساد رذيلة تنعكس سلبا على مسيرة المجتمعات وعلى فعالية وكفاية مؤسسات الدولة وشؤونها الاقتصادية والتنموية .

2 النظرية البنيوية جاءت بفكرة (الفساد المنتج) ومفادها أن للفساد جوانب ايجابية ، من حيث مساهمته في الاستقرار والنمو الاقتصادي وتحقيق اندماج أفضل لكافة شرائح المجتمع فإن الفساد الناجم عن توسيع المشاركة السياسية أنه يساعد على دمج فئات جديدة في النظام السياسي (حل مشكلة الأقليات من خلال التأثير السياسي بواسطة العلاقات مع النخبة الفاسدة) .

3 نظرية الثقافة التنظيمية : ظهرت هذه النظرية في بداية الثمانينات الميلادية وتوصلت إلى أن لكل منظمة ثقافتها الخاصة بها وهذه الثقافة تتكون من الجوانب الملموسة للمنظمة والقيم ثم الافتراضات الأساسية التي يكونها الأفراد حول منظماتهم وبيئاتهم الخارجية .

4 النظرية العقلانية وتقوم على أن العقل يمتلك القدرة على أن يحدد ما هو جيد وما هو سيئ وبالتالي فإن حل المشكلات الأخلاقية يمكن أن يتم عن طريق ما هو عقلاني وأن التأثيرات الذاتية والشخصية هي التي تحد من تحقيق ذلك (العوفي ، 2005).

وعليه، فالواسطة صورة من صور الفساد وأكثرها شيوعاً في المجتمعات العربية، ويبدو أن استمرارها وانتشارها في المجتمع يعود لتقبلها، و أن ثقافة المجتمعات العربية القائمة على مد يد العون والمساعدة للآخر من المبررات لاستخدامها لتحقيق المصالح والأهداف، واعتبارها بابا من أبواب الخير بالنسبة لأصحاب الحاجات الملحة، على عكس صور الفساد الأخرى التي يعتبرها الكثيرون مشكلة عالمية وعاملا يؤرق المجتمع، ومهما اختلفت صور الفساد إلا أن المشكلة تبقى ذاتها، فهو يشكل العامل الأساسي في هدم المجتمع بشكل عام.

الأسباب التي أدت إلى ظهور الواسطة :

يأتي الفساد على رأس قائمة الأسباب المعيقة للنمو الاقتصادي ومسيرة التنمية وقصور الخدمات التي تُقدَّم للمواطنين، وزيادة نسبة الفقراء وتأثر رفاههم وانعدام التوازن في مستوى دخول الأفراد، وينتج عنه عدم ملاءمة حاجاتهم، وتضخم الجهاز

الحكومي من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة ومصالح وما اعتراها من جوانب الترهل والقصور في الأداء وسوء تنظيمها الإداري والمالي جعلها تصبح محلاً لاستغلال الخلل الذي ينخر في عروقها، فاستغل الكثيرون هذا القهر الإداري وعبروه الى الفساد في ظل تدابير عادية عفا عليها الزمن وأصبحت في دهاليز المتاحف (بيضون،2013).

لا يعد السلوك الفاسد طبيعة متأصلة في النفس البشرية، لكنه قد يصادف أسبابا عدة تجعله ينحرف عن الطريق السوي. ولقد اختلف الباحثون في ماهية هذه الأسباب تبعا للمفهوم الذي يتبناه كل باحث عن الفساد الإداري. وعلى الرغم من صعوبة تحديد هذه الأسباب إلا أن الكل يُجمِع على أن السلوك المنحرف عائد للبيئة والعادات والتقاليد، ولقد تراوحت هذه الآراء ما بين الإتفاق والاختلاف حول أسباب الفساد الإداري في الدول المختلفة، فنرى البعض يُرجِع الفساد في الدول النامية لغياب المساءلة وإطلاق يد المسؤولين في الحكم بالإضافة إلى الفقر والبطالة والعلاقات الشخصية بين الأفراد إضافة إلى ارتفاع سقف الحرية، خلافا للدول المتقدمة التي تقل فيها هذه الأمراض (عربية، 2000).

ويعود الفساد إلى عدة أسباب منها:

اولاً الأسباب الإقتصادية : تدخُّل الحكومة في الأنشطة الإقتصادية ، هذا أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد، وذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى رش وة المسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، كما يُخفِق المسؤولون أحيانا في رفض تلك الرشوة (بيضون، 2013).

ثانياً الأسباب السياسية:

وتنشأ من سوء اتجاهات الدولة وتخطيطها الخاطئ لمقدرات المجتمع ،ومن مظاهرها ما يلي:

- الدخول في الصراعات الإقليمية والدولية.
- كثرة تعاقب الحكومات.
- توجهات السياسة الإقتصادية والتعليمية الخاطئة.
- حصر نظام الامتيازات على فئات معينة دون سواها.

ثالثاً: الأسباب الإجتماعية والثقافية:

وهي من الأسباب المتعلقة بموروثات ومكتسبات المجتمع العقائدية والثقافية الفاسدة ونمط السلوك ومنها (البياتي، 2009):

- انتشار الثقافة الاستهلاكية.
- عدم انتشار الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد.
- سلبية القيم والعادات والتقاليد.

رابعاً : الأسباب المجتمعية وهي المرتبطة بالنظام المجتمعي في ضبط الإجراءات القانونية التي تتعلق بالرقابة والمتابعة، إضافة إلى ترك ثغرات كبيرة تشجع المستفيدين لممارسة الفساد إلى الدخول فيها، فمثلاً قلة أجور الموظفين وعدم المركزية في القرار وغيرها من الثغرات الأخرى، جميعها تساعد على انتشار الفساد وغرس جذوره في المجتمع وممارسة دوره بإنهاك مؤسسات المجتمع المختلفة وتعطيل إمكانياتها (عبد الرحمن ، 2001)

خامساً: الأسباب الشخصية:

وهي تلك المرتبطة بشخصية الفاسد وسلوكه مثل الخلل في الشخصية، والقصور في الصفات الأخلاقية، كأن تكون صفة الطمع لديه متأصلة على الرغم من تمتعه بمستوى مادي قد لا يدفعه إلى ممارسة هذا السلوك، إلا أنه يقدم علية، أي أنه مصاب بحب الاستغلال وجمع الأموال والابتزاز بأية طريقة. (حسن، 2012)

ويلخص الدسوقي (2012) أسباب ظاهرة الفساد بصورة عامة بما يلي:

- انتشار الفقر والظروف الإجتماعية والإقتصادية السيئة التي تؤدي إلى شُح المصادر اللازمة لخلق فرص عمل ولأداء الخدمات العامة ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التنافس على فرص العمل والخدمات المحددة فضلاً عن لجوء البعض إلى الوساطة للفوز بفرص العمل أو الخدمات المتاحة.
- انتشار الجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة وتحقيق المنفعة.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني وهامشية هذا الدور ومحدوديته في الرقابة على الأداء الحكومي وعدم تمتعها بالحيادية في أداء عملها.

ومن أسباب الفساد أيضا غياب القواعد والنصوص التنظيمية والسياسات والتشريعات، ضعف نظم التنظيم وضعف نظم الرقابة (عدم وجود مؤسسات تُعنى بالرقابة)، غياب المساءلة وغياب الشفافية، عدم وجود ضوابط وقيود مؤسسية (الضعف المؤسسي في النظم التشريعية والقضائية مثلاً)، غياب النزاهة، احتكار السلطة، السماح بدرجة كبيرة من حرية التصرف، انخفاض الأجور، ارتفاع عوائد الفساد مقارنة بالخطر من اكتشافه، انخفاض نسب الكشف عن الفساد. (القيداني، 2014)

وبين عبد الرحمن الضحيان (1992) بأن من الأسباب المؤدية لاستخدام الو اسطة باعتبارها شكلا من أشكال الفساد الإداري،الصفات الشخصية للقيادة في المجتمع،والجهل،والفقر،والتهاون في تطبيق الأنظمة والتعليمات، وغياب عملية التدريب والتوعية، وتأثر الأجهزة البيروقراطية بالقيم (الفاسدة) السائدة في المجتمع.

وأوضح المجالي (1995) بأن من أسباب الواسطة:

- تعقيدات الحياة التي لها الدور الرئيسي في لجوء الأفراد إلى استخدام الوساطة.
- الخوف من ضياع الحقوق والمصالح.
- عدم توفر المؤهلات والخبرات العلمية والفنية.
- عدم ملاءمة النظم الإجتماعية الجديدة.

ويرى الشقاوي (1994) أن هناك عوامل تدفع الفرد الى اللجوء للواسطة يأتي في مقدمتها تقادم الأنظمة والقوانين، وعدم وضوح ها،وعدم وجود اللوائح التفسيرية،وطول الإجراءات الإدارية وتعقيدها.

إنّ تفشي ظاهرة الواسطة يعود إلى أسباب عدة منها الإجتماعي المتعلق بترابط أفراد المجتمع وما تقتضيه من (الفزعة) والمساعدة ومد يد العون وهو أمر حميد إذا لم يسبب ضررا لأحد، ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، وهناك الأسباب البيروقراطية الإدارية في عمل الأجهزة الحكومية من تعقد وطول الإجراءات، والشروط للخدمات المقدمة،وعدم وضوح الأنظمة وتضاربها والتهاون في تطبيقها، وغياب الشفافية والرقابة على أعمالها(السهلي ,2007).

ومن الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور الواسطة وفق ما يراه (المومني، 2005):

1- التركيبة الاجتماعية للمجتمع فروح الانتماء للأسرة أو العشيرة أو القبيلة، تفرض في بعض الأحيان التوسط باسم الأخوة او القرابة أو الصداقة أو الزمالة.

2- رجحان كفة المصالح على المبادئ في سلوكيات لأصحاب المراكز والمال والأعمال والشهرة، فعندما ترجح كفة المصالح، يصبح المتمسكون بالمبادئ متخلفين او متشددين أو أصوليين.

3- الامتيازات والعلاوات والرواتب والمكانة الإجتماعية، التي تنحصر في بعض الوظائف والمراكز، يجعل أصحاب المال والأعمال والشهرة يتسابقون عليها.

وهناك ثمة عوامل أدت إلى انتشار الواسطة بشكل واسع،مما جعلها مكونا ثقافيا راسخاً في الوعي المجتمعي من هذه العوامل (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،2012):

- البيروقراطية الإدارية في عمل الأجهزة الحكومية، وطول الإجراءات وتعقيدها.
- ضعف الوازع الديني وضعف الشعور بالرقابة الداخلية.
- غموض الأنظمة والأعمال الإدارية، وعدم إتاحتها للجميع، وضعف الشفافية بين المواطن والمسؤول.
- عدم مواكبة الأنظمة والإجراءات للتطورات والتقدم التقني الحديث.
- عدم مرونة الأنظمة ووجود الثغرات وسهولة تكيفها لبعض المصالح الخاصة.
- الجهل بالأنظمة وباللوائح وبالإجراءات المتبعة في أغلب الأجهزة الحكومية بسبب عدم التوعية بها.

وتوصلت دراسة أبو العمرين والنجار (2007) إلى إنّ من أسباب تفشي الرشوة والمحسوبية والواسطة غياب الوازع الديني، وغياب منظومة القيم الأخلاقية، وغياب القانون.

ويرى الكردي (2014) أن من أسباب شيوع ظاهرة الواسطة :

1- تحقيق المصالح المتبادلة حيث أن الأطراف الثلاثة في موقف السلطة، طالب المعروف، والمتوسط لديه، والوسيط له يحصلون جميعا على فائدة ما.

2- تأثير القيم الإجتماعية السائدة مثل الولاء العائلي أو العشائري وإعادة إنتاجها دون استجابة للمتغيرات الحديثة.

3 -انتشار الفقر والظروف الإجتماعية والإقتصادية الصعبة التي تمر بها بعض الدول العربية والتي تؤدي إلى شح المصادر اللازمة لخلق فرص عمل، أو لأداء الخدمات الموكلة للدولة.

4 -عجز المؤسسات الحكومية عن تقديم الخدمات المناطة بها بسبب البيروقراطية والترهل الوظيفي وقلة الكفاءة مما يدفع المواطنين إلى البحث عن واسطة لتسهيل الحصول على بعض الخدمات.

5 -انتشار البطالة خاصة بين الشباب، فالعالم العربي من المناطق الفتية من العالم الذي يزداد فيه عدد الباحثين عن عمل باطراد مستمر.

6 -غياب الأنظمة والتعليمات الواضحة للجمهور وعدم وعيهم بها وعدم وجود جهات موثوقة يمكنهم اللجوء إليها لتقديم شكاوي في حالة عدم تقيد الموظفين بهذه الأنظمة والإجراءات.

7 -ارتفاع معدلات الخصوبة التي ترفع معدلات الإعالة وتضيف أعباء على الدولة في توفير خدمات أساسية للمواطنين.

ويرى الأكلبي (2010) أن من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الواسطة:

- تنامي الانفجار السكاني مع توقف المشروعات التنموية، وتقلص الاستيعاب في كل المجالات الخدمية والتعليمية والصحية والتوظيف.
- تقادم الأنظمة واللوائح والإجراءات وعدم ملائمتها للأوضاع السكانية والمعيشية والإجتماعية.
- مرونة الأنظمة واتساع ثغراتها وسهولة تكييفها لبعض المصالح الخاصة.
- افتقاد الكثير من الأنظمة واللوائح للتطبيق وفقاً لمعايير وضوابط واضحة يسهل إثبات عدم تطبيقها بشكل دقيق.
- عدم معرفة المواطن لأكثر من 90 %من اللوائح والإجراءات التابعة في لأغلب الأجهزة الحكومية بسبب عدم التوعية بها. وهذا ما يدفع المراجع للواسطة في حالة اصطدامه بالمنع أو جهله بلائحة ما.

آثار انتشار ظاهرة الواسطة على المجتمع:

للفساد الإداري والمالي تكاليف إقتصادية وإجتماعية مرتفعة جداً تتحصر في انعكاساتها في: (الضمور، 2014)

1 - تدني الفاعلية : حيث تسود داخل الجهاز الإداري وخارجه قيم عامة سلبية تشوه الأفكار وتبدد الموارد وتؤثر بشكل مباشر في كفاءة أداء الجهاز الإداري و فاعليته من خلال:

أ - الحد من عملية الحراك الاجتماعي، لانتشار الشعور باليأس، والإحباط، وعدم الأمان

ب - الاستهانة بالمصالح العامة والممتلكات العامة نتيجة اللامبالاة وانتشار طرائق الكسب غير المشروع.

ت - اتخاذ القرار الإداري وفقا لعوامل شخصية، ارتجالية.

ث - الاستخدام غير الأمثل للموارد، وضياع الأموال العامة أو هدرها.

2 - سوء التوزيع: حيث تتحول الموارد من المصلحة العامة إلى أصدقاء الحكام السياسيين أو أقاربهم أو المنتفعين منهم وعن طريقهم ويتجسد ذلك في:

أ - نزيف الموارد من القطاع الحكومي للقطاع الخاص.

ب - تكوين ثروات طائلة غير مشروعة لصالح فئات طفيلية، أو لصالح الأغنياء وأصحاب الامتيازات.

ت - ازدياد النشاط غير المشروع مع انخفاض المستوى المعيشي لدى الغالبية والعكس صحيح.

3 - الحوافز عندما يتحول الفساد إلى أمر واقع لا مفر منه ، فإن أضراره تتصل وتتطور لترسيخ سلبية غير منتجة في قطاعات الدولة بأسرها، ويستمر تأثيرها بامتداد ليصل إلى أولئك الأفراد الرافضين للامتثال لمجريات الفساد و آلياته، مما يشكل حاجزاً منيعاً أمام اتخاذ المواقف المقاومة للفساد فتسود القيم التالية:

أ - العلاقات والاتصالات النفعية بين المستفيدين داخل الجهاز الإداري، والمنتفعين وأصحاب المصالح.

ب - الاستغناء عن النصوص والتشريعات مقابل الاجتهاد في تفسيرها لصالح النفع الشخصي.

ت –تبني سلوك غير فاعل لدى الأفراد داخل الجهاز وخارجه لتجنب الأخطار.

ومن آثار الفساد الإداري أيضاً، إضعافه السلطة المعنوية والأخلاقية في المجتمع فهو يؤدي إلى إضعاف كفاءة العمليات الحكومية، وزيادة فرص الجريمة المنظَّمة، ويضيف عبئاً آخر على دافعي الضرائب،ويقل ل من فاعلية القرارات السياسية، ويقود إلى استخدام غير كفء للموارد المتاحة، ويثيب المجرم على حساب النزيه، بالإضافة إلى زيادة التفاوت الطبقي، حيث أن الفساد الإداري لا يؤدي فقط إلى تمكين البيروقراطيين والموظفين العموميين من أن يصبحوا من أصحاب الملايين فحسب، بل يقود أيضا إلى تدهور ملايين المواطنين العاديين. (داغر، 2001)

ويرى الشيخ داود (2003) أن انتشار الآليات الفاسدة تجعل العمل الكفء والمخلص عبئاً على صاحبه ويصبح العمل الفاسد ميزة إجتماعية يتمتع بها أولئك الفاسدون الذي يكون تأثيرهم أكثر خطورة عندما يُشغِلون مناصب قيادية في بعض الأحيان حيث أنه في الأعم الأغلب قد يكون الفرد وصل إلى ذلك المنصب الإداري عن طريق معايير غير موضوعية، مما يجعل خبرته العملية والعلمية لا تؤهله لشغل تلك المناصب ، الأمر الذي يجعل هذه العناصر تمنع أولئك الأكفاء من الوصول إلى سلطة اتخاذ القرار، أو إبداء المشورة لصناع القرار، وذلك لتعارض أفكار المختصين ذوي الكفاية مع مصالح أولئك المتبوئين للمناصب الحكومية بشكل غير نظامي، بحيث يصبح السلم الهرمي للنظام الوظيفي مشغولاً بكوادر عاجزة غير ذات كفاية اختيرت بشكل عشوائي بعيداً عن مصلحة الدولة،الذي مؤداه شلل المؤسسات وعدم أدائها لدورها بشكل صحيح.

ومما لا شك فيه أن انتشار الواسطة وتفشيها في المجتمع ينتج آثاراً سلبية على الفرد وعلى المرافق الحكومية وعلى المجتمع بأسره فهي لا تظهر آثارها مباشره باكتشافها، بل مع مرور الوقت تتبين وتتضح فهي عملية تراكمية تتراكم مع بعضها البعض لظهور خطرها وآفاتها. ومن أهم الآثار المترتبة على انتشارها (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ،2012): –

1 – اختلال التوازن الإجتماعي: فللواسطة تسبب اختلالاً في توازن المجتمع بحيث يصبح المجتمع قائما على المصالح وتبادل المنافع فيما بين أفراده

وغياب مفهوم التعاون والترابط القائم على العدل والمساواة والأخوة وإيصال الحقوق لأصحابها، مما يجعل الفساد المالي والإداري،هو اللغة الوحيدة التي يتم التعامل بها بديلاً عن لغة القانون والشفافية ومعرفة الحقوق.

2 - إضعاف الرؤى الطموحة والمميزة لدى الأشخاص الذين ليس لديهم واسطة.

3 - شعور المواطنين بالظلم والتمييز.

4 - سيادة القوة وأصحاب النفوذ أمام الأنظمة والقانون.

5 - يؤدي شيوع الواسطة إلى ضعف الأجهزة الرقابية في الدولة.

6 - إعاقة النهضة التنموية وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

ويضيف القريوتي (2001)أن الآثار الإجتماعية للواسطة تتعدى الأرقام الحسابية، لأن أخطر نتائجها هو الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، حيث تضعف وظيفة القيم الرادعة، ويتعمم سلوك الفساد ويصل غير المؤهلين لمراكز اتخاذ القرار، فالفساد عموماً سلوك منحرف يترتب عليه خسائر مادية ومالية للمواطنين وللمؤسسات وبالتالي للدولة عموماً .

ويترتب على أحد ممارسات الواسطة، تعيين شخص غير مؤهل في وظيفة ما بدل الشخص المناسب والمؤهل، مما يؤدي إلى حرمان الدولة من كفاء ات معينة، وتكليفها خسائر عن طريق وضع شخص مناسب وغير قادر على أداء العمل بشكل جيد، مما يقلل المنافع المتحققة.

ويرى المومني (2005) أن هذه الظاهرة السلبية (الواسطة) تشكل خطورة على المجتمعات من ثلاث نواح:

الناحية الأولى: إنها هضم للحقوق بالنسبة لأصحابها، ممن تتوافر فيهم المؤهلات العلمية والخبرات العلمية، والولاء والانتماء للوطن.

الناحية الثانية: هي ترسيخ للفساد بوضع غير المناسب في المكان المناسب، وحرمان المراكز المناسبة ممن يستحقونها، مما يرسخ الفساد في أجهزة الدولة.

الناحية الثالثة: إنها خلل بين المصالح والمبادئ، وإذا رجحت كفة المصالح على المبادئ فنتيجتها الدمار الشامل.

ويرى الكردي (2014) أن من آثار الواسطة والمحسوبية:

1-ضياع حقوق الموه وبين من أفراد المجتمع الذي هو بواقع الأمر بحاجة لهم للتطوير والتنمية.

2- فقدان الثقة في النظام الاجتماعي السياسي، وبالتالي فقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة فيها مسؤوليات وواجبات وينتج عنها حقوق.

4 -هجرة العقول العربية والكفاءات التي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها، مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج.

5 -تركز ثروات البلاد في أيدي فئة محددة مما يزيد من الفقر ويساهم في هروب الاستثمارات الوطنية.

6 -تخلف روح الانتهازية لأصحاب النفوذ كما تخلف روح الحقد والكراهية والسلبية لدى الفئة التي لا تملك هذه الميزة.

وفي هذا الصدد يوضح أبو ديه (2015) أن انتشار الواسطة وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ساهم بشكل كبير في إضعاف المؤسسات وقلل من فعاليتها، مما أثر على التنمية بجميع أبعادها وأشكالها، وأدى إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم في المجتمع.

آليات التغلب على الواسطة:

الغاية الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تقليل الفرص المتاحة لممارسته من خلال إيجاد إطار عمل إداري أو قانوني متطور وفاعل للقطاعين العام والخاص، كما تهدف إلى زيادة فاعلية الجهات المكلفة بمكافحة الواسطة والوقاية منها وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، واشتملت هذه الاستراتيجية ما يلي: (شخانبه، 2008)

1 -الحد من الواسطة: وذلك بإيجاد الظروف التي تقلل من فرص حدوثه ا ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال وضع التشريعات اللازمة لتسهيل بيئة الأعمال وسد الثغرات فيها، ومراجعة إجراءات العمل وتبسيطها وتعزيز قدرات الأجهزة المختلفة لتطبيق القانون وتوفير المزيد من الشفافية والمساءلة الإدارية.

2- التثقيف والتدريب والتوعية العامة: لا تحقق جهود مكافحة الفساد الغاية المنشودة منها إلا من خلال اتخاذ إجراءات خاصة في مجال التثقيف والتدريب ولا بد من توعية المواطنين بمخاطر الواسطة والكشف عن مواطنها ومرتكبيها.
3- تنفيذ القانون : حيث ينبغي على الجامعات محاسبة العاملين الذين يمارسون سلوكيات الواسطة من خلال إيقاع العقوبات المناسبة بهم.
4- تنسيق الجهود لمكافحة الواسطة : إن نجاح مكافحة هذه الظاهرة يتطلب تنسيق جهود كافة الأجهزة الحكومية لضمان جودة نتائج الإجراءات المحددة.

ويرى أبو العمرين والنجار (2007) أن مكافحة الفساد عامة والواسطة خاصة تتم عن طريق:

أ - تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وإعداد التقارير الخاصة بذلك.
ب -إنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الموظفين في كل وزارة ومؤسسة.
ت -تفعيل إدارة الخدمات بمعنى أن يطال جميع الإدارات والمؤسسات العامة، أي أن تعطى إدارات الخدمات ذات العلاقة بالجمهور الأولوية الأولى.
ث -العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة.
ج -إشاعة الدركات الأخلاقية والدينية والثقافية بين عموم المواطنين.

إن الوعي بالمسؤولية والإحساس بالوطنية والتمسك بالدين والأخلاق النبيلة السامية والتربية الحسنة والعلم والثقافة طوق كفيل يحد من هذه الظاهرة وانتشارها، أما الآخرون الذين يفتقدون لمثل هذه المبادئ ف إن القانون والعقوبات والتشهير وتسليط الضوء والمحاصرة ونزع الصلاحيات كفيلة بجعلهم لا يقدمون على اقتراف هذه
الجريمة ،ولعلاج هذا الداء وإستئصاله يجب وضع آليات تعتمد على أسس ومعايير وثوابت ونظريات علمية وضعت من خلال التجارب الإنسانية والخبرات لأفراد
ومؤسسات ودول حاربت هذا الداء ونجحت فيه، ويجب أن لا يكون التغيير جذريا بل تدريجياً حتى يسهل تمكينه واستيعابه والتعامل معه، وفرض الرقابة وإحكامها للتقويم وتعديل المسارات في حال الخروج و الانحراف عنها. (جبريل، 2010)

ويرى حمادات (2013) أن من سبل التغلب على الفساد أن يبدأ بمحاربة الفساد من الأسرة أولاً ثم المدرسة وثانيا المسجد و ثالثاً القيادة، حيث يقع الشق الأكبر من التصدي للفساد على القيادة، نظراً لكونها القوة الوحيدة الفاعلة التي تستطيع مجابهة قوى الفساد دون أن تتعرض للمساءلة أو تتحطم مساعيها أمام صخرة الحصانة التي تحمي كبار عناصر الفساد، وتجسيد مبادئ سيادة القانون والعمل المؤسسي وإعداد تشريعات تمنح المال العام حماية وحصانة أكثر، وتعزيز وتطبيق معايير الشفافية والنزاهة، وتشجيع دور الإعلام المهني الحر والمسؤول وزيادة الوعي والتثقيف بأهمية مكافحة الفساد الإداري والمالي والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

ويبين المومني (2005) أنه للحد من انتشار ظاهرة الواسطة فلا بد من:

أ – تقوية الوازع الديني والأخلاقي في الجهاز الحكومي والإداري.

ب –إيجاد نظام عمل الكتروني في المؤسسات، يحد من التدخل اليدوي للموظفين، ويحد من تجاوزات أصحاب المراكز، ويقطع الطريق أمام أبناء الذوات ورجال المال والأعمال، وذلك عن طريق تحديد مواصفات الوظيفة المطلوبة، وتحديد شروطها ومؤهلاتها العلمية، والخبرات العلمية ثم تحليل النتائج بواسطة الكمبيوتر ومن ينطبق عليه الشروط والمواصفات يخضع لاختبارات كتابية ومقابلات من لجان متخصصة.

ت –الانتباه من المسؤولين وأصحاب القرار إلى حيثيات قراراتهم، والتأني بتوقيع المعاملات بعد دراستها.

وتوصلت دراسة العجمي (2008) أن من سبل التغلب على أسباب ومظاهر الفساد الأكاديمي هو تطبيق اللامركزية وتقليل فرص احتكار القرار، بالإضافة إلى الاستعانة بقيادات أكاديمية تتسم بالنزاهة والانتماء للصالح العام لإعطاء القدوة الحسنة في الوسط الأكاديمي، والتخلي عن الاعتماد على معايير الانتماء السياسي أو الطائفي أو القبلي في اتخاذ القرارات والتعيينات، وعدم السماح بتدخل الجهات الخارجية في شؤون الجامعات.

ويضيف الكبيسي (2000) أن أول خطوة لمواجهة الواسطة والتصدي لها هو البدء بالنفس من خلال المحاسبة الذاتية والنقد الذاتي ومراجعة النفس والأنماط السلوكية،

وتوعية الأبناء والمحيطين والحذر من الغزو الفكري الذي تتعرض له المجتمعات النامية، ويؤكد كذلك على أهمية القصاص العادل من المفسدين.

ويؤكد السبيعي (2010) أن من الاستراتيجيات المطلوبة لمكافحة ال واسطة تقوم على ما يأتي :

أ – القدوة الحسنة من قبل القيادات في المستويات المختلفة، وذلك بالاقتداء بالرسول ﷺ والخلفاء الراشدين والسلف الصالح.

ب –تربية النشء المسلم على الإيمان والرقابة الذاتية.

ت –أن تتضمن الدورات التدريبية على أخلاقيات الخدمة العامة وع دم الاقتصار على مجرد سرد النظريات الإدارية.

ث –تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة في توضيح ضرر الواسطة على الفرد والمجتمع وتجريمها في الشريعة الإسلامية.

ج –تفعيل دور المساءلة الإدارية من قبل الرئاسة الإدارية والإشرافية، ومن قبل المؤسسات الرقابية الخارجية على غرار مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وأشار الجيوس (2003) إلى أن مكافحة الواسطة تحتاج خطوات منظمة تصدر عن فئة واعية بالأسباب التي نجمت عنها والتي تتمثل بما يلي:

1 -وضع برامج محكمة مدروسة متكاملة لمكافحته.

2 -تشجيع الناس على تركه ا مع إيجاد البدائل الشرعية المناسبة وخاصة إذا كان عن فقر وحاجة.

3 -رصد الفساد من أول ظهور له كي تسهل مهمة مكافحته، فالقضاء على الفساد يحتاج إلى خطوات متوازنة تسير جنباً إلى جنب مع خطوات الفساد، وينبغي أن يكون مع كل خطوة إلى الفساد خطوة إلى الإصلاح، ومما يعني استثمار جميع الطاقات والإمكانيات والوسائل.

4 -العمل على إشاعة الجو الصالح بدلاً من الجو الفاسد، وهي حركة تقابلية فالمفسد يسعى إلى تكوين الجو العام.

5 -مصارحة ومواجهة الممارسين لسلوكات الواسطة من أبرز سبل المكافحة.

ويؤكد القريوتي (2001) على أهمية دور القانون والقضاء في الحد من الواسطة وأنهما كفيلان بالحد من هذه الظاهرة وتقليل عدد الأشخاص الذين يمارسونها من خلال تطبيق القوانين وعدم التستر عليهم.

ويرى محمود (1997) أن وسائل التصدي للواسطة تتم من خلال:

أ – مراجعة الأنظمة وإجراءات الرقابة المعمول بها.

ب –الحاجة إلى زرع القيم لتكون أكثر اتفقاً وتعبيراً عن ظروف الواقع الاجتماعي.

ت –القيام بالزيارات التفتيشية المفاجئة من كبار المسؤولين.

ث –تنمية آفاق العمل الإداري، والشعور أن ممارسة الفساد مسؤولية جماعية لكل أفراد المجتمع.

وجاء قانون هيئة مكافحة الفساد وأعتبر أن من مهام هيئة مكافحة الفساد محاربة الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً، وتعتبر الواسطة في هذه الحالة فساد يعاقب عليه القانون لأن فيها اعتداء على حق الغير وعلى أسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. بالإضافة إلى هذا الجانب العقابي فأن الهيئة تسعى لإيجاد بيئة ثقافية تحارب الواسطة والمحسوبية التي تعتدي على حقوق الغير، وتثقيف المواطن أنه إذا كان صاحب حق مشروع يستطيع الحصول عليه مباشرة دون تدخل أو توسط من أي شخص كان، وكذلك المسؤول الذي عليه أن يعطي كل صاحب حق حقه مباشرة وبدون منية أو توسيط من أي شخص آخر، وهذا من شأنه إيجاد بيئة تحرص على النزاهة والشفافية والمساواة والعدالة واحترام حقوق المواطن المشروعة.(شخانبه، 2008).

إنّ التعليم أداة للتغيير وإعداد الفرد الصالح ، لأن من مهام التعليم الاستجابة للحاجات المتجددة للإنسان والتي أبرزها الخصائص الحضارية ، مما يمكنه من التجاوب مع طابع الحياة المعاصرة ، ولقد أضحى عالم اليوم وبسبب التقدم السريع والمضطرد على مستوى الدولة والمجتمع ، تسعى جميع الدول المتقدمة منها والنامية إلى تحقيق أهدافها التنموية ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا تضافرت الجهود نحو تحقيق الأهداف وعندما يكثر الحديث عن الواسطة في الجامعات فهذه مشكلة لا بد من

الوقوف عندها وإنْ لم تعالج سوف يتهاوى السياج الذي يحافظ على كيان الوطن لذا لا بد من إجراء تغييرات جذرية في طرائق التدريس لإخراج جيل مفكر متعلم قادر على المساهمة في التنمية . وأيضا انتهاج مبدأ الشفافية في تعيين أعضاء هيئة التدريس ، ووضع تعليمات وقوانين ثابتة لتقييم الطلبة.

2.2 الدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء عرضاً للدراسات السابقة، حيث قامت الباحثة بتقسيمها إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية حسب تسلسلها الزمني وذلك على النحو الآتي:

الدراسات العربية:

قام المجالي (1995) بإجراء دراسة بعنوان "معنى الوساطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني دراسة تحليلية من منظور علم اجتماعي " حيث هدفت الدراسة لمعرفة مفهوم الوساطة وأسبابها، وتكون مجتمع الدراسة من (607)طالب وطالبة وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية حيث بلغ عدد أفراد العينة (312)طالباً وطالبة، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن الوساطة تعني المصالح المتبادلة بالدرجة الأولى، وأظهرت النتائج أن من أهم أسباب استخدام الوساطة هو تعقيدات الحياة، وكان من أبرز توصيات الدراسة الاهتمام في توعية أفراد المجتمع بحقيقة التنظيمات الإجتماعية الرسمية التي يتعاملون معها والإجراءات الرسمية الواجب اتباعها والوقت الذي سيستغرقه، من شأن ذلك أن ينمي في نفوس الأفراد الثقة في تلك التنظيمات وتشجيعهم على التعامل مع هذه التنظيمات مباشرة وبدون وسيط.

أما دراسة المعايطة (2001) والتي كانت بعنوان " أنواع الواسطة وماهيتها) فقد هدفت للتعرف على ماهية الواسطة و أنواعها، والتعرف إلى دور ونصيب الفقراء من الواسطة في المجتمع المصري، وتكونت عينة الدراسة من (421) فرداً من المصريين، وقام الباحث بإعداد الاستبيان من أجل تحقيق هدف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الواسطة قد تفشت في المجتمع المصري، وأن هناك أنواعاً من الواسطة بلا قيمة

ولا تأثير، وأن هناك أنواعا من الواسطة لا تخالف القانون ولا تجلب منفعة للمواطن، وهناك مستويات للواسطة يجري فيها تبادل المنافع بين اثنين من أصحاب القرار.

وأجرى العيسى (2007) دراسة بعنوان " الفساد الإداري وعلاقته بظاهرة بطالة خريجي الجامعات الرسمية كما يتصوره القادة الإداريون في القطاع العام والخريجون أنفسهم " وكان هدفها الكشف عن الفساد الإداري وعلاقته بظاهرة بطالة خريجي الجامعات الرسمية من وجهة نظر القادة الإداريين وخريجين، وتكونت عينة الدراسة من (108)قائداً و (350) خريجاً لا يعمل، واستخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وأظهرت النتائج أن من أبرز أسباب الفساد الإداري كما يتصورها القادة الإداريون هو فساد الأخلاق، في حين كان من أسباب الفساد الإداري كما يتصورها الخريجون هو أن الرواتب الحالية لا تلبي متطلبات الفرد في ظل الظروف الاقتصادية السائدة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن أبرز أشكال الفساد الإداري يتمثل في الواسطة والمحسوبية.

أما دراسة أبو العمرين، والنجار (2007) بعنوان " مدى تفشي ظاهرة الرشوة والواسطة والمحسوبية والانحراف الإداري وأسبابها من وجهة نظر الطبقة المتعلمة " فقد هدفت الدراسة إلى معرفة آراء طلبة جامعة القدس المفتوحة بمحافظة رفح في أسباب تفشي ظاهرة الرشوة والانحراف الإداري، والتعرف إلى كيفية علاج هذه المشاكل من خلال آراء ووجهات نظر طلبة جامعة القدس المفتوحة، وتكون مجتمع الدراسة من جميعا لطلبة بجامعة القدس المفتوحة بمحافظة رفح، وتكونت العينة من (60) طالباً وطالبة من الجامعة، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية، وتم اختيار (8) ممن يعملون في المؤسسة الأمنية والقانون أُجري معهم مقابلة شخصية حيث أصبحت العينة (68) طالبا وموظفاً، واستخدم الباحث الاستبانة والمقابلة الشخصية كأدوات للدراسة، وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الرشوة والمحسوبية والواسطة والانحراف الإداري يُؤثر على البناء والترابط الأسري، وتؤثر أيضا على ثقافة المجتمع والقيم التربوية ,كما توصلت الدراسة إلى أن من أسباب الرشوة والواسطة والانحراف الإداري غياب الوازع الديني وغياب منظومة القيم الأخلاقية والدينية وأيضا غياب القانون، وأوضحت الدراسة أن من آثار انتشار الواسطة والمحسوبية انتشار الفاحشة

والانحطاط الأخلاقي، وزيادة الفقر بين عدد كبير من أفراد المجتمع الفلسطيني، وكان من أبرز توصيات الدراسة العمل على إعادة هيكلة الأجهزة الأم نية هيكلة صحيحة تقوم على معايير معروفة ومحددة، والعمل على تحديد أسباب الرشوة والمحسوبية والواسطة والعمل على محاربتها والحد منها.

وقام قاسم (2007) بإجراء دراسة بعنوان " مدى التزام أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر الطلاب " حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر الطلاب، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلاب السنة الرابعة في الجامعات الخاصة للعام الدراسي (2006– 2007) والبالغ عددهم (2700) طالبًوطالبة، وتكونت عينة الدراسة من (895) طالباً وطالبة، وكان من أبرز النتائج أن التزام أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة بأخلاقيات المهنة جاء متوسطاً من وجهة نظر الطلاب، كما أكدت الدراسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الطلاب لمدى التزام أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية بأخلاقيات المهنة.

وفي دراسة قام بها طناش (2007) بعنوان " الأخلاقيات الأكاديمية للأستاذ الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية " هدفت إلى تحديد السلوك الخلقي للأستاذ الجامعي في المجال الأكاديمي، وتألف مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس ممن هم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد والبالغ عددهم (741) عضواً، استجاب منهم (432) عضو هيئة تدريس، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطوير أداة الدراسة وهي الاستبانة وكان من أبرز نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بأخلاقيات السلوك الأكاديمي للأستاذ الجامعي تعزى إلى متغيرات الجنس والكلية، والرتبة الأكاديمية، كما توصلت الدراسة إلى وجود (14) سلوكاً تمثل أكثر أنماط السلوك الخلقية، ومن أبرز توصيات الدراسة ضرورة تبني الجامعات الأردنيةً دراسة الأخلاقيات الأكاديمية للأستاذ الجامعي، وضرورة عقد ورشات عمل في الجامعات الأردنية بهدف خلق وعي عام بالأبعاد الخلقية لسلوك الأستاذ الجامعي.

وأجرى العجمي (2008) دراسة بعنوان " تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في جامعات دولة الكويت وسبل التغلب عليها " حيث هدفت الدراسة إلى الوقوف على تصورات هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في جامعات دولة الكويت وسبل التغلب عليها، إذ بلغ عدد مجتمع الدراسة (1471) عضو هيئة تدريس، وتكونت عينة الدراسة من (300) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث أداة الدراسة وهي الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الاجتماعية هي من أهم أسباب الفساد بالإضافة إلى العوامل الذاتية،وتوصلت النتائج إلى أن أكثر مظاهر الفساد انتشارا في الوسط الأكاديمي هو التحيز والمحاباة أقلها انتشارا الاختلاس وأن من سبل التغلب على مظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي يتمثل في مراعاة الكفاءة والتميز العلمي والأخلاقي في التعيينات، وكان من أبرز توصيات الدراسة ضرورة مكافحة الفساد من خلال تفعيل مبدأ الثواب والعقاب وسرعة توقيع الجزاء على الموظف الذي يتقاعس عن تأدية مهامه أو يسيء استعمال السلطة.

أما دراسة المطيري (2009) بعنوان " درجة التزام أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل بأخلاقيات التعليم الجامعي من وجهة نظر الطلاب " فقد هدفت إلى الكشف عن درجة التزام أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل بأخلاقيات التعليم من وجهة نظر الطلاب، وتكون مجتمع الدراسة من كافة الطلبة المسجلين في جامعة حائل في المملكة العربية السعودية في الفصل الثاني من العام الدراسي(2009-2008)، والبالغ عددهم (4178) طالبا ،وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة مؤلفة من (811) طالباً ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة أن درجة التزام أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل بأخلاقيات مهنة التعليم جاءت بدرجة متوسطة، وأكدت الدراسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الطلاب لدرجة التزام أعضاء هيئة التدريس بأخلاقيات التعليم الجامعي.

كما قام السبيعي (2010) بدراسة بعنوان " دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية " وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الشفافية

والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، وقام الباحث بتصميم استبانة كأداة لجمع المعلومات من مجتمع الدراسة وعينتها التي تمثلت في العاملين في الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد الإداري في القطاعات الحكومية بمدينة الرياض، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية جاء منخفض وأن مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها – إن وجد –جاء بدرجة منخفضة وأن درجة شيوع أنماط الفساد الإداري المندرجة تحت هذا المحور في القطاعات الحكومية جاءت عالية ، وأن درجة المعوقات المندرجة تحت هذا المحور في تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية جاءت عالية جداً وأن درجة أهمية مجموعة السبل المندرجة تحت هذا المحور لتقدير تطبيق الشفافية والمساءلة بالقطاعات الحكومية جاءت عالية جداً ، وأن من أبرز توصيات الدراسة ضرورة العمل على رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر البشرية المتخصصة، وبالموارد المالية والتقنيات الحديثة.

وأجرى الصرايرة (2010) دراسة بعنوان " اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية " وهدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات النخب الأردنية نحو عناصر الفساد المتمثلة في استغلال الوظيفة العامة نحو عدم الالتزام بالأنظمة والقوانين، والواسطة والرشوة، حيث استخدم الباحث الاستبيان من أجل تحقيق هدف الدراسة، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية مكونه من (388) مبحوثا من مجلس الأعيان والنواب والوزراء العاملين والمحاميين والمهندسين، وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهاتهم كانت مرتفعة نحو الفساد الإداري في أجهزة الدولة، وكانت أعلى درجة في استغلال الوظيفة العامة لتلبية المصالح الشخصية، ومن ثم المحسوبية والواسطة والرشوة، و أن من أبرز توصيات الدراسة أهمية اختيار القيادات الإدارية المؤهلة على إدارة العمل في أجهزة الدولة من خلال الاعتماد على الكفاءة والنزاهة والقدرة على التغيير، والعمل على تشديد العقوبات القضائية بحق مرتكبي جرائم الفساد.

وقام القرعفي (2012)بإجراء دراسة بعنوان "مدى التزام القيادات التربوية بأخلاقيات الوظيفة وعلاقته بالفساد الإداري في محافظة صنعاء " وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى التزام القيادة التربوية بأخلاقيات الوظيفة العامة وعلاقتها بالفساد الإداري في

محافظة صنعاء، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث الاستبانة، وتم تطبيقها على عينتين، العينة الأولى وهي جميع مديري مكاتب التربية بمديريات محافظة صنعاء والبالغ عدهم (17) فرداً، والعينة الثانية عينة عشوائية من مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة صنعاء وبلغ عددهم (126) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى موافقة مدراء مكاتب التربية بمديريات محافظة صنعاء بدرجة عالية جداً على أهم أخلاقيات الوظيفة العامة التي وردت في أداة الدراسة متمثلة (الأمانة، الشعور بالمسؤولية، الكفايات، الصدق، العدالة، النزاهة)، ومن النتائج أيضاً موافقة مدراء مكاتب التربية ومديريات محافظة صنعاء بدرجة عالية جداً على أنماط الفساد الواردة في الأداة ومتمثلة (الاختلاس،الرشوة،الابتزاز ، الواسطة).

أما دراسة حمادات (2013) " بعنوان مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه، وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس " فقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء ، وتكونت العينة من (13)عضو هيئة تدريس، واستخدم الباحث الاستبانة لتحقيق هدف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الإقتصادية جاءت في المرتبة الأولى لأسباب الفساد، وإن إساءة استعمال السلطة جاءت في المرتبة الأولى من بين مظاهر الفساد الأكاديمي، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (α =0.05) حول مظاهر وأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي ، وكان من أبرز توصيات الدراسة إعادة هيكلة سلم الرواتب والأجور والاهتمام بنظام الحوافز والمكافآت في جامعة البلقاء التطبيقية ،و أيضاً إجراء مزيد من الدراسات عن الفساد في الأوساط الجامعية المختلفة سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص للحد من الظاهرة .

وأجرى المعايطة (2014) دراسة بعنوان "اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الأردني " وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الأردني،ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة طبقت على عينة قصدية من طلبة جامعة مؤتة تكونت من (562) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو أشكال الفساد

الشائعة قد جاءت مرتفعة، كما بينت النتائج وجود علاقة طردية متوسطة بين الفساد ونشأة الحراك الشعبي في الأردن، وإن العوامل المساعدة على انتشار الفساد في الأردن تمثلت في ضعف الوازع الديني القيمي، وانخفاض مستوى الأجور، وضعف الرقابة القانونية والإدارية، وعدم وجود مساءلة جدية للمتورطين في الفساد، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وعدم جدية السلطة التنفيذية في محاربة الفساد، وضعف الممارسات الديمقراطية، وأشارت النتائج أيضاً إلى إرتفاع اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو جهود مكافحة الفساد.

الدراسات الأجنبية

أجرى ميلترا(miltra: 2000) دراسة هدفت إلى التعرف إلى طبيعة الفساد الإداري في أفريقيا، وتكونت عينة الدراسة من (350) موظفاً في المؤسسات الأفريقية الرسمية، وصمم الباحث الاستبيان والمقابلات المباشرة للتعرف إلى طبيعة الفساد الإداري في إفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أن طبيعة الفساد الإداري تأخذ صيغتين الأولى الفساد الإداري الرسمي وتتجسد في ممارسات تبنى على الثغرات وحالات الغموض في القواعد والنظم والقوانين الرسمية، والثانية ترويجاً لمصالح خاصة عادة ما تعود لمستويات قيادية عليا في أجهزة الدولة، ومن أبرز توصيات الدراسة اعتماد الشفافية والمحاسبة بالدرجة الأولى كطرق وإجراءات مساهمة بشكل كبير في الحد من الظواهر السيئة كالفساد الإداري.

أما دراسة هاينمان (Heyneman 2004) فكان الهدف من إجرائها التعرف إلى مفهوم الفساد وتطبيقاته في قطاع التعليم، وتوصلت الدراسة إلى النتائج عن وجود أنواع متعددة للفساد في التعليم أهمها: الفساد في التعليم من خلال الوظائف، ومن خلال توفير الخدمات وآليات توزيعها، وسوء السلوك المهني للعاملين في التعليم والمعاملة مع الممتلكات العامة.

كما قام وانغ وشين (Wang &Qichin ,2007) بدراسة بعنوان " النمط الإداري السائد والفساد الأكاديمي في الجامعات الصينية " وهدفت الدراسة إلى الكشف عن تصورات الأكاديميين حول الأنماط الإدارية السائدة والفساد الأكاديمي في الجامعات الحكومية الصينية، وتكونت عينة الدراسة من (26) أكاديمياً و (216) طالباً من

طلاب البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا، واستخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلة في جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن النمط السائد في الجامعات الصينية هو النمط البيروقراطي القائم على تدخل الحكومة في شؤون الجامعات الحكومية، كما أشارت النتائج إلى أن الترهل الإداري وضعف المراقبة كان من أهم الأسباب التي تؤدي للفساد الأكاديمي في الجامعات الحكومية وأن معظم الفساد يتمثل في إعطاء الطلاب علامات لا يستحقونها.

وأجرى زياشون ودان (Ziaochun& Dan 2007) دراسة بعنوان " الانعكاسات العلمية والأخلاقية للفساد الأكاديمي في الجامعات " وهدفت الدراسة الكشف عن نشاطات البحث العلمي وعلاقتها بالفساد الأكاديمي في عدد من مؤسسات التعليم العالي في الصين، واستخدم الباحثان المقابلة في جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الفساد الأكاديمي في الجامعات الحكومية الصينية كان متوسطاً، و أن ضعف الأخلاقيات العلمية لدى الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس أحد أهم الأسباب في ظهور الفساد الأكاديمي، وأن هناك علاقة ارتباطية بين البحث العلمي والتربوي في الجامعات وكليات التعليم العالي وبين الفساد الأكاديمي.

وقد عالجت دراسة (Pedersen &Rendtorff ,2007)بعنوان " القيمة المسندة إلى الإدارة المحلية في المنظمات: التجربة الدنماركية " علاقات المسلك الأخلاقي بالفساد وتحديد نوع المسؤولية الإدارية بطرائق مختلفة حيث بينت أن هناك نوعين من المسؤولية:

1 - الموضوعية والمتعلقة بالوجبات والمهام الوظيفية الملزم بها الموظف وتكون بناءً على عقد يلزم الموظف بسلوك معين.
2 - الذاتية وهو التصرف الذي ينم عن الإحساس بالمسؤولية الإجتماعية والمصلحة العامة والذي قد يكون مخالفاً لأنظمة والإجراءات وتكون الإشكالية الرئيسية في حال تعرض الوظف لما يسمى بتضارب المسؤوليات أو ما يسمى بالدوامة الأخلاقية وهي في حال التعارض ما بين المسؤولية الموضوعية والمسؤولية الذاتية.

وقدم يونغ ينغ وجيان وهايبو (Younging&Jian&Haibo , 2007) دراسة بعنوان " أسباب الفساد الأكاديمي وإجراءات منعها " وهدفت الدراسة للكشف عن وضع الفساد خاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي في الجامعات الصينية ، تكونت عينة الدراسة من (93) أكاديمياً تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة من الجامعات الصينية، واستخدم الباحث الاستبانة والمقابلة المفتوحة كأداة للدراسة، توصلت الدراسة إلى أن عدم توفير برامج تدريب فاعلي للأكاديميين في المعايير الأكاديمية الحديثة وغياب الروح الأكاديمية فيما بينهم كان أحد أسباب الفساد الأكاديمي، كما أشارت النتائج إلى عدم الفصل بين الجانب السياسي والجانب الأكاديمي في الجامعات الحكومية بلإضافة إلى العيوب الكبيرة في المجتمع الصيني من أهم الأسباب التي تعزز المفهوم فيما بينهم .

وقدم(Heilman and Ndumbaro ,2009) بعنوان الفساد والسياسية والقيم المجتمعية في تنزانيا: وتقييم الإدارة لجهود مكافحة الفساد وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى ظاهرة الفساد الإداري وجهود الحكومة التنزانية في مكافحة الفساد، وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات التنزانية الرسمية وغير الرسمية دفع المواطن التنزاني ومؤسسات المجتمع المدني والدول الأجنبية المانحة والمؤسسات الدولية لانتقاد هذه الظاهرة والمطالبة بإصلاحها، ومع ذلك قوبلت هذه الانتقادات ودعوات الإصلاح باللامبالاة والمقاومة أحيانا من قبل بعض مُتخذي القرار في تنزانيا، ورغم أن الضغوط الدولية أجبرت الم سؤولين في الدولة لاتخاذ خطوات إصلاحية في المجالات المالية والإدارية والسياسية والأمنية.

وأجرى شنيدر وآخرون (Schneider,et.al ,2010) دراسة بعنوان " الآثار الإجتماعية المترتبة على الفساد الإداري " حيث هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الآثار الإجتماعية التي يخلفها الفساد الإداري في أستراليا، وشملت عينة الدراسة (1462) مبحوثاً في مدينة سدني، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد الإداري يؤدي إلى دخول الموظفين في الانحرافات والمغريات التي تؤدي إلى الانغماس في ممارسات غير شرعية.

وقام ديمكاب (Dimkap , 2011) دراسة في نيجيريا هدفت إلى الكشف عن مدى انتشار مظاهر الفساد الأكاديمي في جامعة ريفرز النيجرية وأسبابه وأثاره، حيث تكونت

عينة الدراسة من (400) عضو هيئة تدريس يتوزعون على مختلف الكليات منهم (300 من الذكور 100من الإناث) وأظهرت نتائج الدراسة انتشار الفساد الأكاديمي خاصة لدى أعضاء هيئة التدريس الذكور، و أن من أهم أسبابه تعود لعوامل إقتصادية خاصة بعضو هيئة التدريس، وبينت الدراسة أن الآثار غير المباشرة فتتمثل في تقديم مخرجات ضعيفة لسوق العمل المحلي، وبينت أيضاً عدم وجود فروق دالة إحصائياً حول مظاهر الفساد الأكاديمي تعود لمتغير الجنس.

التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ من العرض السابق للدراسات أنه على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الفساد الإداري بشكل عام و تناوُل بعض الدراسات الفساد الأكاديمي إلا أن موضوع الواسطة لم يح ظ باهتمام الباحثين إلا بشكل نادر وخاصة الواسطة الأكاديمية على الرغم من أنها من الموضوعات المهمة في الوسط الأكاديمي.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات تناوُلها موضوع الواسطة الأكاديمية من حيث الوقوف على أسبابها والمظاهر الدالة عليها لسد النقص في هذا المجال، حيث أن هذه الدراسة تلتقي مع دراسة المجالي (2001)، والمعايطة (2014)،وأبو العمرين والنجار (2007) من حيث التعرف إلى أسباب الواسطة، وتختلف عنها بتناولها الظاهرة التي تعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها الجامعات وهي الواسطة الأكاديمية،في حين تناولت أغلب الدراسات الفساد الإداري بشكل عام من حيث مفهومه وأسبابه ومظاهره.

وما يميز الدراسة أيضا؛ مجتمعها فهي الدراسة الأولى (على حد علم الباحثة) من نوعها التي تناولت موضوع الواسطة الأكاديمية في جامعات جنوب الأردن من حيث المظاهر والأسباب.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

تضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة، ومجتمعها وعينتها، والأداة المعتمدة في جمع البيانات، وكيفية إعدادها وتطويرها، وكيفية التحقق من صدقها وثباتها، كما تضمن إجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات واستخلاص النتائج.

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، لملاءمته لطبيعة الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة في جامعات جنوب الأردن، والبالغ عددهم(24880) طالباً وطالبة مسجلين في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2017/2016 م (حسب سجلات وحدات القبول والتسجيل في كل جامعة)، حيث بلغ عدد الطلبة في جامعة مؤتة (16474) طالباً، بينما بلغ في جامعة الطفيلة التقنية (3646) طالباً، وبلغ في جامعة الحسين بن طلال (4760) طالباً.

جدول (1)

التكرارات والنسب المئوية لمجتمع الدراسة حسب متغير الجامعة

الجامعة	التكرار	النسبة المئوية
مؤتة	16474	%66.21
الطفيلة	3646	%14.65
الحسين	4760	%19.14
الكلي	24880	%100

3.3 عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع (850) استبانة على طلبة وطالبات جامعات جنوب الأردن تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية؛ استرجعت منها (823) استبانة، وبعد إدخال البيانات تم استبعاد (13) استبانة كونها غير صالحة للتحليل، وبهذا تكونت عينة الدراسة النهائية من (810) استبانة، والجدول الآتي يبين أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية.

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	طالب	386	%47.65
	طالبة	424	%52.35
	المجموع	810	%100
المستوى الدراسي	سنة أولى	133	%16.42
	سنة ثانية	247	%30.49
	سنة ثالثة	206	%25.43
	سنة رابعة فما فوق	224	%27.65
	المجموع	810	%100
الكلية	إنسانية	331	%40.86
	علمية	479	%59.14
	المجموع	810	%100
الجامعة	مؤتة	536	%66.17
	الطفيلة	119	%14.69
	الحسين	155	%19.14
	المجموع	810	%100
التقدير الجامعي	مقبول	188	%23.21
	جيد	241	%29.75
	جيد جداً	248	%30.62

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	طالب	386	%47.65
	طالبة	424	%52.35
	المجموع	810	%100
المستوى الدراسي	سنة أولى	133	%16.42
	سنة ثانية	247	%30.49
	سنة ثالثة	206	%25.43
	سنة رابعة فما فوق	224	%27.65
	المجموع	810	%100
الكلية	إنسانية	331	%40.86
	علمية	479	%59.14
	المجموع	810	%100
الجامعة	مؤتة	536	%66.17
	الطفيلة	119	%14.69
	الحسين	155	%19.14
	المجموع	810	%100
التقدير الجامعي	مقبول	188	%23.21
	جيد	241	%29.75
	جيد جداً	248	%30.62
	ممتاز	133	%16.42
	المجموع	810	%100

4.3 أداة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة الدراسة بالاعتماد على الأدب النظري ذي الصلة، والدراسات السابقة، مثل دراسة المجالي (2001)، ودراسة المعايطة (2014)، ودراسة أبو العمرين والنجار (2007)، إذ تكونت الأداة من استبانة احتوت على (39) فقرة لقياس المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها، مقسمة إلى قسمين: القسم

الأول: المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية ويتضمن (15) فقرة، والقسم الثاني: أسباب الواسطة الأكاديمية ومقسم إلى ثلاثة مجالات: الأسباب الأكاديمية، والأسباب الشخصية، والأسباب الاجتماعية، ملحق(ج).

5.3 صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق المحتوى للدراسة فقد تم عرض أداة الدراسة على (10) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في تخصصات الإدارة التربوية، والقياس والتقويم، والإدارة العامة، ملحق (ب). من ذوي الخبرة والكفاءة للوقوف على قدرتها على تحقيق الغاية المرجوة منها، وللتأكد من وضوح وسلامة صياغة الفقرات وصلاحيتها لقياس ما صممت لقياسه، وإجراء أي تعديل من حذف أو إضافة أو إعادة صياغة للفقرات ومناسبتها للموضوع.

وبناء على تعديلات المحكمين على فقرات أداة الدراسة بنسبة موافقة (80%) من المحكمين، اعتبرت مؤشراً على صدق الفقرات، وتم الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المطلوبة والمناسبة. واستقرت الاستبانة بصورتها النهائية على (39) فقرة، مقسمة إلى قسمين كالآتي:

القسم الأول: مظاهر الواسطة الأكاديمية ويحتوي على (15) فقرة.

القسم الثاني: أسباب الواسطة الأكاديمية، وتحتوي على (24) فقرة، مقسمة إلى:

المجال الأول: الأسباب الأكاديمية ، ويحتوي على (6) فقرات.

المجال الثاني: الأسباب الشخصية، ويحتوي على (9) فقرات.

المجال الثالث: الأسباب الاجتماعية، ويحتوي على (9) فقرات.

6.3 ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من نفس مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها تكونت من (35) طالباً وطالبة ممن هم على مقاعد الدراسة في جامعات جنوب الأردن, حيث تم تطبيق الأداة على أفراد العينة مرة

واحدة وتم حساب معامل الثبات بتوظيف طريقة كرونباخ ألفا على مستوى كل مجال والجدول (3) يوضح نتائج ذلك.

جدول (3)

معاملات ثبات أداة الدراسة وفقاً لمعادلة كرونباخ ألفا على مستوىكل مجال

المجال		معامل كرونباخ ألفا
مظاهر الواسطة الأكاديمية		0.85
أسباب الواسطة الأكاديمية	الأسباب الأكاديمية	0.81
	الأسباب الشخصية	0.87
	الأسباب الاجتماعية	0.83
	الكلي (أسباب الواسطة)	0.89

يلاحظ من الجدول(3) أن معامل الثبات بلغ للقسم الأول: (0.85)، فيما بلغ للقسم الثاني (0.89)، وللمجالات تراوحت بين (0.81-0.87).

7.3 متغيرات الدراسة

1. المتغيرات المستقلة وهي:
- النوع الاجتماعي وله فئتان: (ذكر، أنثى).
- المستوى الدراسي: وله أربعة مستويات: (سنة أولى، سنة ثانية، سنة ثالثة، سنة رابعة).
- الكلية: ولها فئتان: (إنسانية، علمية).
- الجامعة: ولها ثلاثة فئات (مؤتة، والطفيلة التقنية، والحسين بن طلال).
- التقدير الجامعي: وله أربعة مستويات (مقبول، جيد، جيد جداً، ممتاز)
2. المتغيرات التابعة: المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية، وأسباب الواسطة الأكاديمية.

8.3 تصحيح أداة الدراسة

اعتمد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أداة الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة،منخفضة، منخفضة جداً)

وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من 1 – 2.33 منخفضة

من 2.34– 3.67 متوسطة

من 3.68– 5 مرتفعة

وقد تم احتساب المعيار السابق من خلال استخدام المعادلة التالية:

طول الفئة = الحد الأعلى للمقياس (5) – الحد الأدنى للمقياس (1) / عدد الفئات المطلوبة (3)

5–1 / 3 = 1.33

ومن ثم إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كل فئة.

9.3 إجراءات الدراسة

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها وتحديد العينة المطلوبة لغايات تطبيق أداة الدراسة، تم توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة من الطلبة في جامعات جنوب الأردن، وبعدها تم جمع الاستبانات وتفريغها وإدخالها إلى الحاسوب تمهيداً لتحليلها للحصول على النتائج.

وقد أُتبعت الإجراءات التالية:

1. تطوير أداة الدراسة، والتأكد من صدقها وثباتها.
2. الحصول على إحصائية بأعداد الطلبة في جامعات جنوب الأردن.
3. تحديد عينة الدراسة.
4. توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة.
5. استرجاع الاستبانات والحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة.
6. تفريغ استجابات أفراد عينة الدراسة، وإدخال البيانات إلى الحاسوب، وإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة لها.
7. مناقشة النتائج والخروج بالتوصيات.

10.3 المعالجة الإحصائية

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية(SPSS) للإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وعلى النحو الآتي:

السؤال الأول والثاني: استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

السؤال الثالث والرابع: تم استخدام تحليل التباين المتعدد، واختبار شفيه للمقارنات البعدية.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

تناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها، حيث تضمن الإجابة عن أسئلة الدراسة بطريقة مفصلة.

1.4 عرض النتائج ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن ؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن، وفيما يلي النتائج.

أولاً: على مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	تشيع كلمة الواسطة على ألسنة الطلبة في الجامعة	3.93	1.13	1	مرتفع
6	يقوم الطلبة باختيار (تنزيل المواد) لدى أعضاء هيئة التدريس الذين يقبلون الواسطة	3.87	1.16	2	مرتفع
11	يحصل الطلبة على علامات مرتفعة دون أدنى جهد أكاديمي عن طريق الواسطة	3.82	1.13	3	مرتفع
14	أعرف الكثير من الطلبة الذين اجتازوا مساقات معينة عن طريق الواسطة	3.79	1.21	4	مرتفع
9	يعتقد بعض الطلبة أن الواسطة جزء من ثقافة المجتمع الأردني	3.75	1.10	5	مرتفع
7	تتكرر أسماء لأساتذة في الجامعة يقبلون الواسطة	3.69	1.20	6	مرتفع

15	هناك العديد من الطلبة الذين اجتازوا مساقات معينة عن طريق الواسطة	3.67	1.11	7	متوسط
12	يتساهل أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة ذوي الغياب المتكرر عن طريق الواسطة	3.65	1.18	8	متوسط
10	يقوم بعض الطلبة بانجاز أعمال شخصية لأعضاء هيئة التدريس هدفها تحسين أدائهم الأكاديمي	3.65	1.20	8	متوسط
2	يستسهل الطلبة الذهاب إلى مكاتب أعضاء هيئة التدريس للتوسط عندهم	3.62	1.08	10	متوسط
3	يشكو أعضاء هيئة التدريس من المكالمات الهاتفية بقصد الواسطة	3.61	1.20	11	متوسط
5	أعرف أشخاصاً كلمتهم مسموعة لدى أعضاء هيئة التدريس فيما يخص الأداء الأكاديمي للطلبة	3.58	1.23	12	متوسط
13	يتساهل أعضاء الهيئة التدريسية مع الطلبة ذوي الشخصية المحببة لديهم عند وضع العلامات النهائية	3.54	1.13	13	متوسط
1	يتحدث الطلبة عن زيارة أقاربهم وأهاليهم للجامعة بقصد الواسطة	3.53	1.15	17	متوسط
8	يتقبل أعضاء هيئة التدريسية الواسطة باعتبارها عمل خير	3.44	1.25	15	متوسط
	الكلي	3.68	.71		مرتفع

يتبين من الجدول(4) أن مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي بلغ (3.68)، وانحراف معياري (0.71)، وهذه النتيجة تؤكد شيوع الواسطة الأكاديمية بمظاهرها المختلفة في أوساط جامعات جنوب الأردن بحسب تقدير عينة الدراسة، ويمكن أن تعزى النتيجة إلى غياب الرقابة الذاتية وأهم أخلاقيات المهنة على أداء أعضاء الهيئة التدريسية، كما أن عضو الهيئة التدريسية يقيم الطلبة دون رقابة فعلية عليه، وبالتالي

يمكن القول أن عدالة عضو هيئة التدريس تعود إلى ضميره ومدى جديته وإخلاصه وتفانيه في تعليم الطلبة وتقييمهم بشكل عادل.

وحصلت فقرات (المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية) جميعها على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بين (3.44-3.93)، وجاءت الفقرة رقم (4) والتي نصها (تشيع كلمة الواسطة على ألسنة الطلبة في الجامعة) بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.93) وانحراف معياري (1.13)، وهذا يعني أن الطلبة يتعاملون مع مصطلح الواسطة الأكاديمية على اعتبار أنه حقيقة مؤكدة وجزء أساسي من المنظومة الحياتية، ولا يخفى على أحد أن الطلبة يعرفون مستوى بعضهم البعض، فإذا ما حصل الطالب على تقييم مرتفع وهو من ذوي المستوى المتوسط أو المنخفض فإن الطلبة يعزون ذلك إلى الواسطة بشتى مجالاتها.

في حين جاءت الفقرة رقم (8) والتي نصها (يتقبل أعضاء هيئة التدريسية الواسطة باعتبارها عمل خير) في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.44) وانحراف معياري (1.25)، وهذا يشير إلى أن بعض أعضاء الهيئة التدريسية يراعون ظروف الطلبة الخريجين أو الذين رسبوا وأعادوا المساق على اعتبار أن لهم أجراً دينياً في ذلك، ويمكن أن يعود ذلك إلى المنظومة القيمية والأخلاقية التي يؤمن بها عضو هيئة التدريس، فتجد بعضهم يؤمنون بأن العدالة بين الطلبة مطلوبة بغض النظر عن ظروفهم، والبعض الآخر يؤمن بضرورة مراعاة ظروف بعض الطلبة الذي لديهم مشاكل خاصة بدراستهم أو بتأخر تخرجهم أو حتى مراعاة ظروف أهلهم.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أسباب الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن ؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى أسباب الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن ، وفيما يلي النتائج.

أولاً: على مستوى مجالات أسباب الواسطة الأكاديمية

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى أسباب الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن مرتبة تنازليا

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
الأسباب الاجتماعية	3.72	.72	1	مرتفع
الأسباب الأكاديمية	3.52	1.07	2	متوسط
الأسباب الشخصية	3.42	.81	3	متوسط

يتبين من الجدول(5) أن مجال (الأسباب الاجتماعية) جاء في المرتبة الأولى بمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (0.72)، ويمكن القول أن تأثير القيم الاجتماعية السائدة (مثل الولاء العائلي أو العشائري) تقود إلى مثل هذه الظاهرة، كما أن عضو هيئة التدريس يتعرض لضغوطات هائلة خاصة فترة الامتحانات النهائية من قبل أقارب أو معارف الطلبة من أجل رفع علامتهم أو لضمان عدم إخفاقهم في المساق، مما جعل الأسباب الاجتماعية تأتي في المرتبة الأولى.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العجمي، 2008) التي أظهرت أن العوامل الاجتماعية هي من أهم أسباب الفساد الإداري، ودراسة (أبو العمرين، والنجار، 2007) التي أظهرت أن من أسباب الرشوة والواسطة والانحراف الإداري غياب الوازع الديني وغياب منظومة القيم الأخلاقية والدينية وأيضاً غياب القانون.

وجاء في المرتبة الثانية مجال (الأسباب الأكاديمية) بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (1.07)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى غياب الشفافية والرقابة الفعلية

في العمل الأكاديمي، كما أن عدداً من أعضاء الهيئة التدريسية يلتزمون بالمعايير المهنية بدافع داخلي، كما أن التعليمات غير واضحة لرصد العلامات أو مبهمة أو يتجاهلها المدرس في ظل غياب الرقابة.

وجاء في المرتبة الثالثة مجال (الأسباب الشخصية) بمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.81)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى قلة الوعي بمخاطر الواسطة الأكاديمية، وهذا يرتبط بمدى إيمان المدرس بمبادئ العدالة وعدم الظلم كونها أسباب شخصية، ويمكن التمييز أيضاً بين الطلبة بناء على مصالح شخصية كالتمييز بين الذكر والأنثى، أو بين الذكور أنفسهم، أو بين الإناث أنفسه ن، وتعتقد الباحثة أن ظهور مثل هذه الأسباب في الجامعات إنما هو بسبب غياب الشفافية في بعض الأحيان والرقابة على عملية التقييم برمتها.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة أبو العمرين والنجار (2007) التي أظهرت أن من أسباب الرشوة والواسطة والانحراف الإداري غياب الوازع الديني وغياب منظومة القيم الأخلاقية والدينية وأيضاً غياب القانون، ودراسة العجمي (2008) التي أظهرت أن أكثر مظاهر الفساد انتشاراً في الوسط الأكاديمي هو التحيز والمحاباة.

ثانياً: على مستوى فقرات كل مجال من مجالات أسباب الواسطة الأكاديمية

وتوضحها الجداول (6) و(7) و(8)، كما يأتي:

أولاً: الأسباب الأكاديمية

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى أسباب الواسطة في مجال (الأسباب الأكاديمية) من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	غياب الشفافية في العمل الأكاديمي	3.77	1.20	1	مرتفع
2	محدودية الرقابة على أداء العاملين في الجامعة	3.63	1.15	2	متوسط
1	قلة الالتزام بالمعايير الأخلاقية المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة	3.53	1.29	3	متوسط
4	مرونة الأنظمة واتساع ثغراتها وسهولة تكييفها وفق الظروف	3.51	1.12	4	متوسط
6	قلة وجود تعليمات واضحة لرصد علامات الطلبة بعد الامتحان مباشرة	3.41	1.18	5	متوسط
5	تجاهل بعض أعضاء هيئة التدريس لمعايير تقييم الطلبة	3.26	1.13	6	متوسط
	الكلي	3.52	1.07		متوسط

يتبين من الجدول(6) أن مستوى أسباب الواسطة في مجال (الأسباب الأكاديمية) من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن جاء متوسطاً، وبمتوسط حسابي بلغ (3.52)، وانحراف معياري (1.07)، وحصلت فقرات (الأسباب الأكاديمية) جميعها على مستويات متوسطة ما عدا الفقرة (3) التي جاءت بمستوى مرتفع، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بين (3.77-3.26)، وجاءت الفقرة رقم (3) والتي نصها (غياب الشفافية في العمل الأكاديمي) بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.77) وانحراف معياري (1.20)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ضعف

الرقابة على العمل الأكاديمي من حيث التدريس والتقييم ووضع الأسئلة والعلامات المستحقة ومراجعة أوراق الامتحانات.

وجاءت الفقرة رقم (5) والتي نصها (تجاهل بعض أعضاء هيئة التدريس لمعايير تقييم الطلبة) في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.26) وانحراف معياري (1.13)، وهذا يعني أن المعايير التي من المفترض أن يلتزم بها أعضاء الهيئة التدريسية لا تخضع لمتابعة من قبل المسؤولين في الكليات أو في وحدات الرقابة، ومن ناحية أخرى قد يظن بعض الطلبة أن أعضاء هيئة التدريس لا يلتزمون ببعض المعايير نتيجة لانخفاض درجاتهم المتوقعة.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Wang &Qichin ,2007) التي أظهرت أن الترهل الإداري وضعف المراقبة كان من أهم الأسباب التي تؤدي للفساد الأكاديمي في الجامعات الحكومية.

ثانياً: الأسباب الشخصية

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوىأسباب الواسطة الأكاديمية في مجال (الأسباب الشخصية) من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
15	قلة الوعي بمخاطر الواسطة الأكاديمية	3.63	1.23	1	متوسط
8	الإفادة من بعض الطلبة في بعض القضايا البحثية	3.55	1.18	2	متوسط
10	ميل بعض اعضاء هيئة التدريس لبعض الطلبة بناء على معيار ذكر أو أنثى	3.49	1.15	3	متوسط
7	غياب الشعور بالرضى الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس	3.48	1.16	4	متوسط
14	ضعف الوازع الديني لدى أعضاء هيئة التدريس	3.42	1.32	5	متوسط
13	غياب الموضوعية الأكاديمية في العمل لدى أعضاء هيئة التدريس	3.41	1.19	6	متوسط

11	التهاون في تطبيق تعليمات الجامعة من قبل العاملين فيها	3.32	1.25	7	متوسط
12	رغبة بعض العاملين في الجامعة في الحصول على منافع من الطلبة	3.25	1.22	8	متوسط
9	ضعف الولاء والانتماء لدى عضو الهيئة التدريسية للجامعة التي يعمل بها	3.23	1.14	9	متوسط
	الكلي	3.42	.81		متوسط

يتبين من الجدول(7) أن مستوى أسباب الواسطة الأكاديمية في مجال (الأسباب الشخصية) من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن جاء متوسطاً، وبمتوسط حسابي بلغ (3.42)، وانحراف معياري (0.81)، وحصلت فقرات (الأسباب الشخصية) جميعها على مستويات متوسطة، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بين (3.63-3.23)، وجاءت الفقرة رقم (15) والتي نصها (قلة الوعي بمخاطر الواسطة الأكاديمية) بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.63) وانحراف معياري (1.23)، وهذا يشير إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية لا يقدرون الأثر الكبير والمضار للواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة، فالواسطة الأكاديمية تشكل خطراً كبيراً على كثير من الجوانب والتي بلا شك تضر بمصالح المجتمع ومستوى تقدمه وتطوره.

في حين جاءت الفقرة رقم (9) والتي نصها (ضعف الولاء والانتماء لدى عضو الهيئة التدريسية للجامعة التي يعمل بها) في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.23) وانحراف معياري (1.14)، وهذا يشير إلى أن أحد أسباب شيوع الواسطة على ألسنة الطلبة في الجامعات قد يعزى إلى ضعف الولاء والانتماء عند عدد من أعضاء الهيئة التدريسية، وقد يعزى سبب تأخرها عن باقي الفقرات إلى أن ضعف الولاء والانتماء قد يطال عدد قليل من المدرسين في جامعات جنوب الأردن.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوىأسباب الواسطة الأكاديمية في مجال (الأسباب الاجتماعية) من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
16	وجود صلة قرابة بين عضو التدريس وبعض الطلبة	3.89	1.08	1	مرتفع
17	استخدام مفاهيم مغلوطة مثل خريج يحتاج مساعدة، والأهل مساكين، ....الخ	3.88	1.04	2	مرتفع
18	ممارسة أعضاء هيئة التدريس للواسطة لإرضاء أقاربهم	3.86	1.03	3	مرتفع
20	وجود الجامعة في محافظات تتسم بالطابع العشائري يشكل وسيلة ضغط على العاملين في الجامعة	3.81	1.01	4	مرتفع
19	تعرض أعضاء هيئة التدريس لضغوط اجتماعية تقود لقبولهم الواسطة	3.69	1.03	5	مرتفع
23	أصبحت الواسطة جزءاً من ثقافة المجتمع حيث ترسخ في أذهان الناس عدم القدرة على القيام بأي عمل دون واسطة	3.68	1.11	6	مرتفع
24	اعتبار قبول عضو هيئة التدريس للواسطة من علامات القبول الاجتماعي	3.58	1.12	7	متوسط
21	العلاقات القائمة على مبدأ المصالح المتبادلة	3.56	1.07	8	متوسط
22	إقامة أعضاء هيئة التدريس علاقات صداقة مع بعض الطلبة	3.51	.96	9	متوسط
	الكلي	3.72	.72		مرتفع

يتبين من الجدول(8) أن مستوىأسباب الواسطة الأكاديمية في مجال (الأسباب الاجتماعية) من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي بلغ (3.72)، وانحراف معياري (0.72)، وحصلت فقرات (الأسباب الاجتماعية) على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بين (3.89-3.51)، وجاءت الفقرة رقم (16) والتي نصها (وجود صلة قرابة بين عضو التدريس وبعض الطلبة) بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري (1.08)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن سبب القرابة يعد مؤثراً كبيراً على العلامة أو الدرجة النهائية لدى عضو هيئة التدريس الذي يتأثر بذلك، بالإضافة إلى التجاوزات التي قد تحدث خلال تدريس المساق، فتجد البعض منهم يتجاوز عن غياب قريبه أو معارفه أو تقديمه للاختبار، أو تهاونه في تقديم الواجبات، ولذا فإن من أخطر أسباب الواسطة الأكاديمية في هذا المجال القرابة بين المدرس والطالب على اختلاف درجاتها.

في حين جاءت الفقرة رقم (22) والتي نصها (إقامة أعضاء هيئة التدريس علاقات صداقة مع بعض الطلبة) في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.51) وانحراف معياري (0.96)، وهذا يشير إلى وجود علاقات صداقة بين المدرس والطالب قد تنعكس سلباً على عملية التقييم وحصول الطالب على درجة لا يستحقها، فالعلاقة بين المدرس والطالب يجب أن لا تؤثر على العلامة مهما كانت، ولكن للأسف في مجتمع تشيع فيه الواسطة بمختلف مظاهرها فإن ذلك لا محالة يؤثر على العلامة ويكون سبباً مباشراً في ارتفاعها أو انخفاضها لارتباطها بمؤثرات المجتمع المحلي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)في استجابات الطلبة نحو المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، والمستوى الدراسي، والكلية، والجامعة، والتقدير الجامعي)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين المتعدد، لاستجابات الطلبة نحو المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية حسب المتغيرات (النوع الاجتماعي، والمستوى الدراسي، والكلية، والجامعة، والتقدير الجامعي)، والجدول(9) يبين ذلك:

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية باختلاف المتغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي)

المتغير	الرتبة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النوع الاجتماعي	ذكر	386	3.71	0.71
	أنثى	424	3.64	0.72
المستوى الدراسي	أولى	133	3.71	0.84
	ثانية	247	3.57	0.73
	ثالثة	206	3.67	0.62
	رابعة	224	3.78	0.68
الكلية	إنسانية	331	3.51	0.81
	علمية	479	3.79	0.62
الجامعة	مؤتة	536	3.68	0.71
	الطفيلة	119	3.82	0.61
	الحسين	155	3.56	0.79
التقدير الجامعي	مقبول	188	3.68	0.72
	جيد جداً	241	3.58	0.88
	جيد	248	3.66	0.63
	ممتاز	133	3.88	0.45

يظهر من الجدول(9) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية حسب متغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي) ، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات تم استخدام تحليل التباين المتعدد كما هو مبين في الجدول (10).

جدول(10)

تحليل التباين المتعدد لأثر متغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي) على مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية في جامعات الجنوب من وجهة نظر الطلبة

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	.368	1	.368	.760	.384
المستوى الدراسي	4.607	3	1.536	3.174	*.024
الكلية	13.302	1	13.302	27.494	*.000
الجامعة	1.922	2	.961	1.986	.138
التقدير الجامعي	7.669	3	2.556	5.283	*.001
الخطأ	386.575	799	.484		
الكلي	11359.396	810			

تشير النتائج الواردة في الجدول (10) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ تعزى لأثر متغيري (النوع الاجتماعي والجامعة) على مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية في جامعات الجنوب من وجهة نظر الطلبة.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن جميع الطلبة في جامعات جنوب الأردن يمرون بظروف متشابهة سواء أكانت ظروفاً تعليمية أم اجتماعية أم اقتصادية، كما أن هناك الكثير من الخصائص المشتركة بين طلبة جامعات الجنوب من حيث العشائرية والمعارف وقوة العلاقة بين أفراد المنطقة والمحافظة ككل، مما جعل نظرتهم تتقارب لمستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية.

كما تشير النتائج الواردة في الجدول (10) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ تعزى لأثر متغير (الكلية) على مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية في جامعات الجنوب من وجهة نظر الطلبة وبعد الرجوع للمتوسطات الحسابية تبين أن الفرق لصالح طلبة الكليات العلمية، ويمكن أن

يعزى ذلك إلى أن طلبة الكليات العلمية قد يكونوا أكثر فئات الطلبة المتضررين بالواسطة الأكاديمية فهم يدرسون تخصصات صعبة وتناسب مستواهم الأكاديمي، ولذا فإن ارتفاع معدلات بعض الطلبة الضعيفين أو غير المهتمين في تخصصاتهم تؤدي إلى إحداث ردة فعل سلبية لديهم كما أنها تؤثر على مستواهم نظراً لاقتناعهم بوجود الظلم والأذى تلقاء ذلك.

كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$ تعزى لأثر متغير (المستوى الدراسي والتقدير الجامعي) على مستوى المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية في جامعات الجنوب من وجهة نظر الطلبة ، ولمعرفة لصالح من هذه الفروق تم إجراء اختبار شفيه المقارنات البعدية، والجداول اللاحقة تبين ذلك.

جدول (11)

نتائج المقارنات البعدية لاختبار شفيه بين المتوسطات الحسابية على المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	المتوسط الحسابي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة
أولى	3.71				
ثانية	3.57				
ثالثة	3.67				
رابعة	3.78		0.00		

حيث يتبين من الجدول (11) أن هناك فروقاً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ذوي المستوى الدراسي (سنة رابعة) والمستوى الدراسي(سنة ثانية)، حيث بلغ متوسط (سنة رابعة) (3.78)، أما متوسط (سنة ثانية) (3.57) ولصالح طلبة المستوى الدراسي (سنة رابعة). ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن طلبة السنة الرابعة هم أكثر الطلبة خبرة ودراية في تخصصهم وعلى مستوى جامعتهم، لذلك تعتبر نظرتهم متكاملة لأنهم قضوا وقتاً أطول ودرسوا معظم مساقات الخطة الدراسية.

جدول (12)

نتائج المقارنات البعدية لاختبار شفيه بين المتوسطات الحسابية على المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية حسب متغير التقدير الجامعي

التقدير الجامعي	المتوسط الحسابي	مقبول	جيد جداً	جيد	ممتاز
مقبول	3.68				
جيد جداً	3.58				
جيد	3.66				
ممتاز	3.88		0.00		

حيث يتبين من الجدول (12) أن هناك فروقاً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ذوي التقدير الجامعي (ممتاز) وذوي التقدير الجامعي (جيد جداً)، حيث بلغ متوسط (ممتاز) (3.88)، أما متوسط (جيد جداً) (3.58) ولصالح ذوي التقدير الجامعي (ممتاز)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن أكثر الطلبة المتأثرين بالواسطة الأكاديمية هم الطلبة المتميزين، إذ أن الواسطة تساوي بينهم وبين الطلبة ضعاف التحصيل، لذا فإن طموح الطالب المتميز أن يقيموا على أساس العدالة فيما بينهم فيحصل الطالب المتميز على علامة تناسب تميزه، ويحصل الطالب الضعيف على علامة تناسب مستواه وهكذا.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين المتعدد،   لاستجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي)، والجدول(12) يبين ذلك:

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي)

المتغير	الفئة		الأسباب الأكاديمية	الأسباب الشخصية	الأسباب الاجتماعية	الكلي
النوع الاجتماعي	ذكر	المتوسط الحسابي	3.47	3.48	3.70	3.55
		العدد	386	386	386	386
		الانحراف المعياري	.85	.79	.75	.70
	أنثى	المتوسط الحسابي	3.56	3.37	3.73	3.55
		العدد	424	424	424	424
		الانحراف المعياري	1.24	.82	.69	.78
المستوى الدراسي	أولى	المتوسط الحسابي	3.68	3.59	3.67	3.65
		العدد	133	133	133	133
		الانحراف المعياري	.80	.91	.80	.78
	ثانية	المتوسط الحسابي	3.22	3.23	3.68	3.38
		العدد	247	247	247	247
		الانحراف المعياري	.87	.78	.66	.63
	ثالثة	المتوسط الحسابي	3.63	3.45	3.75	3.61
		العدد	206	206	206	206
		الانحراف المعياري	1.55	.73	.62	.84
	رابعة	المتوسط الحسابي	3.65	3.50	3.75	3.63
		العدد	224	224	224	224
		الانحراف المعياري	.79	.80	.82	.71
الكلية	إنسانية	المتوسط الحسابي	3.30	3.31	3.62	3.41
		العدد	331	331	331	331
		الانحراف المعياري	.93	.88	.74	.76
	علمية	المتوسط الحسابي	3.67	3.50	3.78	3.65
		العدد	479	479	479	479
		الانحراف المعياري	1.14	.75	.70	.71
الجامعة	مؤتة	المتوسط الحسابي	3.50	3.40	3.66	3.52
		العدد	536	536	536	536

		الانحراف المعياري	1.05	.82	.72	.74
	الطفيلة	المتوسط الحسابي	3.79	3.59	3.87	3.75
		العدد	119	119	119	119
		الانحراف المعياري	1.01	.82	.71	.67
	الحسين	المتوسط الحسابي	3.35	3.36	3.79	3.50
		العدد	155	155	155	155
		الانحراف المعياري	1.18	.83	.71	.78
التقدير الجامعي	مقبول	المتوسط الحسابي	3.53	3.44	3.78	3.59
		العدد	188	188	188	188
		الانحراف المعياري	.817	.72	.62	.61
	جيد	المتوسط الحسابي	3.42	3.36	3.71	3.50
		العدد	241	241	241	241
		الانحراف المعياري	1.57	.91	.86	.96
	جيد جداً	المتوسط الحسابي	3.39	3.31	3.60	3.43
		العدد	248	248	248	248
		الانحراف المعياري	.81	.75	.66	.62
	ممتاز	المتوسط الحسابي	3.91	3.73	3.85	3.83
		العدد	133	133	133	133
		الانحراف المعياري	.48	.76	.65	.56

تشير النتائج الواردة في الجدول(13) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية حسب متغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي) ، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات تم استخدام تحليل التباين المتعدد كما هو مبين في الجدول (14).

جدول(14)

تحليل التباين المتعدد لأثر متغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، الجامعة، التقدير الجامعي) في استجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي قيمة هوتلج (0.028)	أكاديمية	2.145	1	2.145	2.009	.157
	شخصية	2.146	1	2.146	3.457	.063
	اجتماعية	.416	1	.416	.817	.366
	الكلي	.046	1	.046	.089	.765
المستوى الدراسي قيمة ويلكسلامبدا (0.934)	أكاديمية	26.694	3	8.898	8.337	*.000
	شخصية	9.411	3	3.137	5.054	*.002
	اجتماعية	2.821	3	.940	1.845	.138
	الكلي	8.844	3	2.948	5.683	*.001
الكلية قيمة هوتلج (0.031)	أكاديمية	25.975	1	25.975	24.338	*.000
	شخصية	5.050	1	5.050	8.136	*.004
	اجتماعية	4.463	1	4.463	8.756	*.003
	الكلي	9.936	1	9.936	19.155	*.000
الجامعة قيمة ويلكسلامبدا (0.981)	أكاديمية	4.264	2	2.132	1.997	.136
	شخصية	1.236	2	.618	.996	.370
	اجتماعية	4.161	2	2.081	4.082	.064
	الكلي	2.252	2	1.126	2.171	.115
التقدير الجامعي قيمة ويلكسلامبدا (0.952)	أكاديمية	18.683	3	6.228	5.835	*.001
	شخصية	13.987	3	4.662	7.511	*.000
	اجتماعية	6.168	3	2.056	4.034	.071
	الكلي	11.286	3	3.762	7.253	*.000
الخطأ	أكاديمية	852.737	799	1.067		
	شخصية	495.957	799	.621		
	اجتماعية	407.204	799	.510		
	الكلي	414.434	799	.519		
الكلي	أكاديمية	10959.278	810			
	شخصية	10015.185	810			
	اجتماعية	11615.704	810			
	الكلي	10669.222	810			

تشير النتائج الواردة في الجدول (14) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) تعزى لأثر متغيري (النوع الاجتماعي، والجامعة) في استجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية، وهذا يتوافق مع نتائج السؤال السابق حيث أن طلبة الجامعات بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي أو مكان جامعتهم يعيشون في ظروف متقاربة سواء أكانت اجتماعية أم مادية أم تعليمية ولهذا تقاربت رؤيتهم لأسباب الواسطة الأكاديمية.

كما تشير النتائج الواردة في الجدول (14) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) تعزى لأثر متغير الكلية في استجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية على المستوى الكلي وفي جميع المجالات، وبعد الرجوع للمتوسطات الحسابية تبين أن الفروقات لصالح طلبة الكليات العلمية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن طلبة الكليات العلمية هم الفئة الأكثر تأثراً وتضرراً بالواسطة الأكاديمية، لأنها تساوي بينهم وبين الطلبة غير المجدين بالدراسة، ولهذا جاءت الفروقات لصالحهم.

وتشير النتائج الواردة في الجدول (14) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) تعزى لأثر متغير (المستوى الدراسي) في استجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية على المستوى الكلي وفي مجالي (الأكاديمية، والشخصية)، ولمعرفة لصالح من هذه الفروق في متغير المستوى الدراسي تم إجراء المقارنات البعدية، والجداول اللاحقة تبين ذلك.

جدول (15)

نتائج المقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية على أسباب الواسطة الأكاديمية حسب متغير المستوى الدراسي

المجال	المستوى الدراسي	المتوسط الحسابي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة
الأكاديمية	أولى	3.68		*0.00		
	ثانية	3.22				
	ثالثة	3.63		*0.00		
	رابعة	3.65		*0.00		
الشخصية	أولى	3.59		*0.00		
	ثانية	3.23				
	ثالثة	3.45				
	رابعة	3.50		*0.00		
الكلي	أولى	3.65		*0.00		
	ثانية	3.38				
	ثالثة	3.61		*0.01		
	رابعة	3.63		*0.00		

يتبين من الجدول (15) أن هناك فروقاً في مجال (الأسباب الأكاديمية) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ذوي المستوى الجامعي (أولى وثالثة ورابعة) والمستوى الدراسي (ثانية)، حيث بلغ متوسط (أولى وثالثة ورابعة) (3.68، 3.63، 3.65) على التوالي، أما متوسط (سنة ثانية) (3.22) ولصالح ذوي المستوى الجامعي (أولى وثالثة ورابعة).

ويتبين من الجدول (15) أن هناك فروقاً في مجال (الأسباب الشخصية) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ذوي المستوى الجامعي (أولى ورابعة) والمستوى الدراسي (ثانية)، حيث بلغ متوسط (أولى ورابعة) (3.59، 3.50) على التوالي، أما متوسط (سنة ثانية) (3.23) ولصالح ذوي المستوى الجامعي (أولى ورابعة).

يتبين من الجدول (15) أن هناك فروقاً على المستوى الكلي بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ذوي المستوى الجامعي (أولى وثالثة ورابعة) والمستوى الدراسي (ثانية)، حيث بلغ متوسط (أولى وثالثة ورابعة) (3.65، 3.61، 3.63) على

التوالي، أما متوسط (سنة ثانية) (3.38) ولصالح ذوي المستوى الجامعي (أولى وثالثة ورابعة).

كما تشير النتائج الواردة في الجدول (15) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) تعزى لأثر متغيري (التقدير الجامعي) في استجابات الطلبة نحو أسباب الواسطة الأكاديمية على المستوى الكلي وفي مجالي (الأسباب الأكاديمية والأسباب الشخصية)، ولمعرفة لصالح من هذه الفروق في متغير التقدير الجامعي تم إجراء المقارنات البعدية، والجداول اللاحقة تبين ذلك.

جدول (16)

نتائج المقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية على أسباب الواسطة الأكاديمية حسب متغير التقدير الجامعي

المجال	التقدير الجامعي	المتوسط الحسابي	مقبول	جيد	جيد جداً	ممتاز
الأكاديمية	مقبول	3.53				
	جيد	3.42				
	جيد جداً	3.39				
	ممتاز	3.91	*0.00	*0.00	*0.00	
الشخصية	مقبول	3.44				
	جيد	3.36				
	جيد جداً	3.31				
	ممتاز	3.73	*0.00	*0.00	*0.00	
الكلي	مقبول	3.59				
	جيد	3.50				
	جيد جداً	3.43				
	ممتاز	3.83	*0.00	*0.00	*0.00	

يتبين من الجدول (16) أن هناك فروق اً في مجالي (الأسباب الأكاديمية والأسباب الشخصية) وعلى المستوى الكلي بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة ذوي التقدير الجامعي (ممتاز) والتقدير الجامعي (مقبول، جيد، جيد جداً)، ولصالح المتوسط الحسابي الأعلى وهم فئة الطلبة ذوي التقدير الجامعي (ممتاز).

وهذا يشير إلى أن طلبة السنوات الأولى والثانية والثالثة يرون أن أسباب الواسطة تعزى للجانب الأكاديمي والشخصي أكثر من طلبة السنة الرابعة. كما جاءت

الفروقات في متغير (التقدير الجامعي) لصالح طلبة التقدير (ممتاز) أنهم من أكثر فئات التقدير تضرراً بالواسطة كونها تساوي بين الطالب المجتهد والطالب المهمل.

2.4 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1. ضرورة تفعيل الرقابة على أداء أعضاء الهيئة التدريسية للوصول إلى جودة عالية في الأداء وضمان إعطاء الطلبة كافة حقوقهم.
2. عقد دورات وورشات تدريبية لإطلاع أعضاء الهيئة التدريسية على التعليمات والأنظمة في الجامعة وبيان خطورة تجاوز هذه التعليمات لضمان محاربة مظاهر الواسطة وأسبابها.
3. منع تسجيل أقارب عضو هيئة التدريس في المساقات التي يدرسها للحد من شيوع الواسطة الأكاديمية.
4. إجراء دراسات أخرى تقارن بين مظاهر انتشار الواسطة الأكاديمية وأسبابها بين جامعات جنوب الأردن وجامعات شمال الأردن، أو بين الجامعات الحكومية والجامعة الخاصة.
5. إجراء دراسات أخرى ارتباطية تدرس العلاقة بين مظاهر الواسطة والعلاقات الاجتماعية لأعضاء الهيئة التدريسية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو العمريين، النجار، محمد يونس، ناهض محمد (2007)، **مدى تفشي ظاهرة الرشوة والواسطة والمحسوبية والانحراف الإداري وأسبابها من وجهة نظر الطبقة المتعلمة،** مشروع تخرج، جامعة القدس المفتوحة، رفح، فلسطين.

أبو دية، ماهر موسى (**2015**)، **الوساطة والمحسوبية في الوظيفة العامة في فلسطين وأثرها على التنمية السياسية،** رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2008–2012) المملكة الأردنية الهاشمية .

الأكلبي، تركي سليم (20،2010 فبراير)، **الواسطة والنفاق وأثرهما على المجتمع**،صحيفة عاجل الالكترونية، العدد2.

البشرى، محمد الأمين (2007)،**الفساد والجريمة المنظمة**،الملك فهد الوطنية، الرياض.

البياتي، فارس رشيد (2009)،**الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية معالجات نظرية وتطبيقية بطريقة الأنظمة التكاملية** ط 1،عمان : دار أيلة للنشر والتوزيع .

بيضون، فاديا قاسم (2013) **الفساد أبرز الجرائم الآثار وسبل المعالجة** ط 1، لبنان:الحلبي الحقوقية .

التقرير السنوي، هيئة مكافحة الفساد (2010)، المملكة الأردنية الهاشمية .

جبريل، عبد القادر جبريل (2010) **الفساد الإداري عائقا لإدارة والتنمية الديمقراطية،** بحث ماجستير،الأكاديمية العربية البريطانية لتعليم العالي .

الجيوس، عبد الله (2003)، **الفساد مفهومه و أسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه رؤية قرانية،** المؤتمر العربي لمكافحة الفساد، الرياض، مركز الدراسات والبحوث.

حراحشه ، عبد المجيد (2003) **الفساد الاداري دراسة ميدانية وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الاداري في القطاع الحكومي الاردني** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن

حسن، خولة عبد الحميد (2012)، **مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الإداري،** اطروحة دكتوراة، غير منشورة، جامعة مؤتة.

الحضرمي، عمر (2014)، **ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي سياسيا اقتصادياً واجتماعياً**،عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية .

حمادات، محمد حسن (2013) مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس، **مجلة العلوم التربوية النفسية** ، البحرين، مجلد 14(4) ص545 –576.

داغر، مُنقذ محمد (2001)، **علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها** ط1،ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الدسوقي، وليد ابراهيم (2012)، **مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الأقليمية والدولية** ط1، القاهرة :الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

الذهبي، جاسم محمد (2005)، ظاهرة غسيل الأموال بين الإفساد الإداري والجريمة المنظمة، **مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية**، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الأول للعلوم الادارية، جامعة بغداد .

السبيعي، فارس بن علوش (2010)، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية** ، اطروحة دكتوراة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

سراج الدين ، اسماعيل (2015) ، **الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري**ط**1** ،مكتبة الاسكندرية.

السهلي، محمد بن عبد الله (2007، 22جمادى الأول) ، **الواسطة والقانون والفسا د الإداري**،جريدة الرياض، عدد 14228

شتا، السيد علي، (1999)، **الفساد السياسي ومجتمع المستقبل** ط1، مصر : الإشعاع الفنية، مصر.

شخانبه، عيد (2008)، تجربة هيئة مكافحة الفساد، **المؤتمر العربي الأول (التطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن

الشرقاوي، محمد (2005) وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة ،دراسة ميدانية، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي،** العدد 9ص 1130–1153

الشقاوي، عبد الرحمن (1994) **إدارة التنمية في المملكة والتحديات المعاصرة** العبيكان، الرياض .

الشيخ داود، عماد صلاح (2003)، **الفساد والإصلاح اتحاد الكتاب العربي** ط1 ،دمشق.

الصرايرة ، رياض (2010) ، **اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية** ، أطروحة دكتوراة غير منشورة، مؤتة، الكرك، الأردن.

طناش ، غالب صالح (2007) الأخلاقيات الأكاديمية للأستاذ الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، **دراسات العلوم التربوية** ، المجلد 34 (2) 357–388.

الضحيان، عبد الرحمن (1992)، **الإصلاح الإداري المنظور الإسلامي** المعاصر ط1، جدة : دار العلم .

الضمور، عدنان محمد (2014)**الفساد المالي والإداري كأحد محددات العنف في المجتمع** ط1، عمان: دار الحامد.

عبد الرحمن، نوزاد، (2001) الفساد والتنمية التحدي والاستجابة، **مجلة الإداري** ، العدد 86

عبد الله، أرزام (2011)، الوساطة من أجل الحصول على منصب، مجلة المذهب المالكي، 4(12).

عبد الله، جلال معوض (2003)، الفساد السياسي في الدول النامية، **مجلة دراسات العربية**، بيروت،(2) ص 7–136

العجمي،سعد محمد (2008)، **تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في جامعات دولة الكويت وسبل التغلب عليها** ، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن

عربية، زياد (2000) الفساد أشكال هـ، أسبابه وآثاره السلبية، **مجلة الرائد لعربي**،العدد(69). ص 7-132

العوفي ،محمد بن غالب (2005) **الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالألتزام التنظيمي** ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية ، السعودية .

العيسى، لؤي أديب (2007)، **الفساد الإداري وعلاقته بظاهرة بطالة خريجي الجامعات الرسمية كما يتصوره القادة الإداريون في القطاع العام والخريجون أنفسهم** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك

فريج، غازي محمد (2014)، **الإصلاح الإداري دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية والنظرية الإسلامية رؤية مستقبلية لإصلاح الإدارة العامة** ط1، لبنان : الحلبي الحقوقية.

قاسم ، رناد (2007)، **مدى التزام أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر الطلاب،** رسالة ماجستير غي منشورة، مؤتة .

القرعفي، عبد الكريم صالح عوض (2012)، **مدى التزام القيادات التربوية بأخلاقيات الوظيفة العامة وعلاقته بالفساد الإداري في محافظة صنعاء** ، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، اليمن.

القريوتي، محمد قاسم (2001)، **الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق** ط1، عمان: دار وائل.

القيداني، خالد احمد (2014)،**تغير القيم وأثره في انتشار الفساد: تطبيقية في سوسيولوجيا الفساد المالي والإداري في اليمن ط 1** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

الكبيسي، عامر (2000)، الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، **المجلة العربية للإدارة،** 20(1)ص 10-130.

الكردي، احمد (2014)، مشكلة الواسطة والمحسوبية في الفساد الإداري، **صحيفة أقصى**، kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts. استرجع بتاريخ 2016/7/25.

كليتجارد، روبرت (1994)، **السيطرة على الفساد** ، حجاج علي حسين (مترجم)، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع .

المجالي ، قبلان (1996)، معنى الواسطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني دراسة تحليلية من منظور علم اجتماعي ، **مؤتة للبحوث والدراسات** ، 11(3) ص 77–103

محمود، محمد فتحي (1997)، **الإدارة العامة مقارنة** ، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.

المعايطة، خالد سلطان (2014)،**اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعب الأردني**، دراسة ماجستير غير منشورة، مؤتة، الكرك، الأردن

المعايطة، سميح (2001) انواع الواسطة وماهيتها، **مجلة كلية التربية عين شمس** ، 15(10)، ص 40–56.

المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ، ط 1

المومني، ماجد احمد (2005) الواسطة بين المصالح والحقوق الضائعة، **مجلة صدى الإسلام**، 49(9) ص 90–93

المطيري ،خالد (2009) ، **درجة التزام أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل بأخلاقيات التعليم الجامعي من وجهة نظر الطلاب** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مؤتة .

هلال،علي الدين (2006) مفهوم الفساد السياسي، **المجلة الجنائية القومية** ،428 (2) ، ص 80–103.

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (1433)هـ, **الواسطة مفهومها وحكمها واسبابها** وأثارها ،السعودية ، الرياض .

وزارة التعليم العالي، نبذة عن قطاع التعليم العالي، www.mohe.gove.jo/ar/ أسترجع بتاريخ 2017/2/4.

وليد ، خلاف (2010) **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Dimpka,D(2011) prevalence ,causes of effects of acadmic corruption in rivers state universities, Nigeria, **MakerereJournal of HigherEducation** , 3 ,11

Heilman ,bruce and Ndumbaro,laurean ,(2009) corrupt ion politice and societal values in Tanzania an evalution of the mkapa administrations anti –corruption effort ,**AfricanJournal of politicalscience**,vol 7,N 1

Heyneman p ,Stephen,(2004) ,Education and corruption**,internationalJournal of Educational Development** ,vo(1),(24),no ,6

Miltra,S.M(2000) ,The corrupt society ,**Indian JournaliofpublicAdministraion** ,vol 17,(1), pp (138-142)

Pedersen ,storm,J&Rendtorff,J.D,(2007),Value-based managementinlocal public organization:adanish experience cross cultural management ,an **InternationalGournal**, 11 (2)

Schnleider ,F,Kirchler,E ,and Maciejovsky,B,(2010), **The social ImpactofadmhnhstrativeDo legal** Difference Matter ?Johanneskepleunivestiyof Linz, Working paper ,Austria,pp 1-28

Wang ,Bin ,chen , Qichin ,(2007)The administrative mose and acadmic corruption at china state –Run universities ,**chineses education&society**,40 (6)< 37-46

Younging ,Y,Jian ,&Haibo,w,(2007),on the causes for and counter aginst academic corruption ,**chineseEducation**a**nsociety** ,95 (5) , 54-66

Ziaochun,W,Dan,J,(2007) ,scientific and ethical reflections on academic corruption in universities:on the science research evaluation system in chinas universities ,**chineseeducation and society**, 40 (6) ,67-76.

ملحق (أ)
الاستبانة في صورتها الأولية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تحكيم استبانة

الأستاذ الدكتور/الدكتور..المحترم

تقوم الباحثة بأجراء دراسة بعنوان" المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها من وجهة نظر الطلبة في جامعات الجنوب" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية، كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة بتطوير أداة الدراسة المرفقة والمكونة من :

1. **القسم الأول:** ويشمل المتغيرات المستقلة لعينة الدراسة وهي (الجنس، والمستوى الدراسي ، والكلية، والجامعة، والمعدل التراكمي).
2. **القسم الثاني :** ويشمل الفقرات التي تقيس المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة.
3. **القسم الثالث:** ويشمل الفقرات وإبداء الرأي بدرجة انتماء الفقرة للمجال الذي تندرج تحته، وملاءمتها لغوياً والتكرم بإضافة ما ترونه مناسباً وابداء الملاحظات أو الاقتراحات.

هذا سيكون لآرائكم الأثر الكبير في تطوير أداة الباحثة واخراجها بالصورة الملائمة.

شاكرة لكم حسن تعاونكم لما فيه مصلحة البحث التربوي في الأردن .

البـاحثـة

ابتهاج حسين المصاروه

القسم الاول : المتغيرات الديموغرافية

يرجى الاجابة عن كل ما يلي:

1) النوع الاجتماعي : ذكر ☐ أنثى ☐

2) المستوى الدراسي : سنة اولى ☐ ثانية ☐ ثالثة ☐ رابعة فما فوق ☐

3) الكلية: انسانية ☐ علمية ☐

4) الجامعة : مؤتة ☐ الحسين بن طلال ☐ الطفيلة التقنية ☐

الأردنية فرع العقبة ☐

5) المعدل التراكمي :

مقبول اقل من 68 ☐ جيد 68-76 ☐

جيد جدا 76-84 ☐ ممتاز 84 فأعلى ☐

القسم الثاني : فقرات المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية

الرقم	الفقرة	الانتماء للمجال		صلاحية الفقرة		بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
		مناسبة	غير مناسبة	صالحة	غير صالحة		
1.	يتحدث الطلبة عن زيارة أقاربهم وأهاليهم للجامعة بقصد الواسطة						
2.	يستسهل الطلبة الذهاب الى مكاتب أعضاء هيئة التدريس للتوسط عندهم						
3.	يلتقي أعضاء هيئة التدريس الكثير من المكالمات الهاتفية بقصد الواسطة						
4.	تشيع كلمة الواسطة على ألسنة الطلبة في الجامعة						
5.	أعرف اشخاصا كلمتهم مسموعة لدى أعضاء هيئة التدريس						
6.	الذهاب إلى أعضاء هيئة التدريس بقصد الواسطة						
7.	تتكرر أسماء لأساتذة في الجامعة يقبلون الواسطة						
8.	يتقبل أعضاء الهيئة التدريسية الواسطة باعتبارها عمل خير						
9.	يعتقد بعض الطلبة أن الواسطة جزء من نظام الحياه في الأردن						
10.	يقوم بعض أعضاء هيئة التدريس بقبول الواسطة تحت مسمى مراعاة ظروف الطلبة						
11.	يحصل الطلبة على علامات مرتفعة دون أدنى جهد أكاديمي عن طريق الواسطة						
12.	يتساهل أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة ذوي الغياب المتكرر عن طريق الواسطة						
13.	يتساهل أعضاء الهيئة التدريسية مع الطلبة ذوي الشخصية المحببة لديهم عند وضع العلامات النهائية						

القسم الثالث : اسباب الواسطة الأكاديمية

الرقم	الفقرة	الانتماء للمجال		صلاحية الفقرة		بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
		مناسبة	غير مناسبة	صالحة	غير صالحة		
	أسباب أكاديمية						
.1	قلة الالتزام بالمعايير الأخلاقية المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.						
.2	محدودية الرقابة على أداء العاملين في الجامعة .						
.3	غياب الشفافية في العمل الأكاديمي .						
.4	مرونة الأنظمة واتساع ثغراتها وسهولة تكييفها وفق الظروف.						
.5	عدم وجود معايير واضحة لدى أعضاء هيئة التدريس في تقييم الطلبة						
.6	غياب المساءلة القانونية						
.7	عدم وجود قواعد واضحة لرصد علامات الطلبة بعد الامتحان مباشرة						
	أسباب شخصية						
.8	عدم الشعور بالرضى الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس مما يؤدي إلى عدم الإتقان بالعمل						
.9	الإفادة من بعض الطلبة في بعض القضايا البحثية						
.10	ضعف الولاء والانتماء لدى عضو الهيئة التدريسية للجامعة التي يعمل فيها						
.11	عدم الالتزام بمعايير التقويم المقرة في الجامعة						
.12	ميل بعض أعضاء هيئة التدريس لبعض الطلبة بناء على معيار ذكر أو أنثى						
.13	التهاون في تطبيق تعليمات الجامعة من قبل العاملين فيها						
.14	رغبة بعض العاملين في الجامعة في الحصول على منافع من الطلبة						
.15	قلة الأمانة والنزاهة والإخلاص في العمل لدى أعضاء هيئة التدريس						
.16	ضعف الوازع الديني لدى أعضاء هيئة التدريس						
.17	قلة الوعي بمخاطر الواسطة الأكاديمية						
	أسباب اجتماعية						
.18	وجود صلة قرابة بين عضو التدريس وبعض						

	الطلبة						
.19	استخدام مفاهيم مغلوطة مثل خريج يحتاج مساعدة ، و الأهل مساكين ، ...الخ						
.20	ممارسة أعضاء هيئة التدريس للواسطة لإرضاء أقاربهم.						
.21	تعرض أعضاء هيئة التدريس لضغوط اجتماعية تقود لقبولهم الواسطة						
.22	وجود الجامعات في محافظات عشائرية يشكل وسيلة ضغط على العاملين في الجامعة						
.23	العلاقات القائمة على مبدأ المصالح المتبادلة						
.24	إقامة أعضاء هيئة التدريس علاقات صداقة مع بعض الطلبة						
.25	ممارسة أعضاء هيئة التدريسية للواسطة إرضاءللأقارب						
.26	أصبحت الواسطة جزءاً من ثقافة المجتمع حيث ترسخ في أذهان الناس عدم القدرة على القيام بأي عمل دون واسطة						
.27	ترابط أفراد المجتمع وما يقتضية من (الفزعة) ومديد العون والمساعدة						

ملحق (ب)

أسماء المحكمين

اسم الدكتور	التخصص	الجامعة
أ . د حسن الطعاني	إدارة تربوية	مؤتة
أ . د باسم الحوامده	إدارة تربوية	مؤته
أ. د . عبد الله الجراح	مناهج وأساليب تدريس	مؤتة
د. محمد حسن الطراونه	إدارة تربوية	الزيتونة
د . محمد سالم العمرات	إدارة تربوية	الطفيلة
د.هاني محمد الكريميين	إدارة تربوية	الطفيلة
د. رضا المواضية	إدارة تربوية	الزرقاء الاهلية
د. محمد المصاروه	ادارة اعمال	الأردنية /فرع العقبة
د . محمد الغزيوات	مناهج واساليب تدريس	مؤتة
د. أشرف كنعان	إدارة تربوية	الزرقاء الاهلية

ملحق (ج)

الاستبانة في صورتها النهائية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استبانة

عزيزي الطالب / الطالبة

يهدف هذا الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لدراسة المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن ، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الإدارة التربوية .

يرجى التكرم بقراءة جميع الفقرات بدقة والإجابة عنها بموضوعية وذلك بوضع اشارة (X) مكان الإجابة التي تراها مناسبة؛ لما لذلك من أثر كبير على صحة النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة، علماً بأن جميع البيانات الواردة في هذا الاستبيان ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي .

شاكرة لكم حسن تعاونكم

البـاحثـة

ابتهاج حسين المصاروه

القسم الاول : المتغيرات الديموغرافية

يرجى الاجابة عن كل ما يلي:

1) **النوع الاجتماعي : ذكر ☐ أنثى ☐**

2) **المستوى الدراسي : سنة اولى ☐ ثانية ☐ ثالثة ☐ رابعة فما فوق ☐**

3) **الكلية: انسانية ☐ علمية ☐**

4) **الجامعة : مؤتة ☐ الحسين بن طلال ☐ الطفيلة التقنية ☐**

5) **التقدير الجامعي :**

مقبول ☐ جيد ☐

جيد جدا ☐ ممتاز ☐

القسم الثاني : فقرات المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية

الرقم	الفقرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
.1	يتحدث الطلبة عن زيارة أقاربهم وأهاليهم للجامعة بقصد الواسطة					
.2	يستسهل الطلبة الذهاب الى مكاتب أعضاء هيئة التدريس للتوسط عندهم					
.3	يشكو أعضاء هيئة التدريس من المكالمات الهاتفية بقصد الواسطة					
.4	تشيع كلمة الواسطة على ألسنة الطلبة في الجامعة					
.5	أعرف اشخاصا كلمتهم مسموعة لدى أعضاء هيئة التدريس فيما يخص الأداء الاكاديمي للطلبة .					
.6	يقوم الطلبة باختيار (تنزيل المواد) لدى أعضاء هيئة التدريس الذين يقبلون الواسطة.					
.7	تتكرر أسماء لأساتذة في الجامعة يقبلون الواسطة					
.8	يتقبل أعضاء الهيئة التدريسية الواسطة باعتبارها عمل خير					
.9	يعتقد بعض الطلبة أن الواسطة جزء من ثقافة المجتمع الأردني					
.10	يقوم بعض الطلبة بإنجاز أعمال شخصية لأعضاء هيئة التدريس هدفها تحسين أدائهم الاكاديمي.					
.11	يحصل الطلبة على علامات مرتفعة دون أدنى جهد أكاديمي عن طريق الواسطة					
.12	يتساهل أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة ذوي الغياب المتكرر عن طريق الواسطة					
.13	يتساهل أعضاء الهيئة التدريسية مع الطلبة ذوي الشخصية المحببة لديهم عند وضع العلامات النهائية					
.14	أعرف الكثير من الطلبة الذين اجتازوا مساقات معينة عن طريق الواسطة.					
.15	هناك العديد من الطلبة الذين حصلوا على علامات مرتفعة في مساقات محددة لا تتوافق وأدائهم عن طريق الواسطة .					

القسم الثالث : اسباب الواسطة الأكاديمية

الرقم	الفقرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
	أسباب أكاديمية					
28.	قلة الالتزام بالمعايير الأخلاقية المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.					
29.	محدودية الرقابة على اداء العاملين في الجامعة .					
30.	غياب الشفافية في العمل الأكاديمي .					
31.	مرونة الأنظمة واتساع ثغراتها وسهولة تكييفها وفق الظروف.					
32.	تجاهل بعض أعضاء هيئة التدريس لمعايير تقييم الطلبة.					
33.	قلة وجود تعليمات واضحة لرصد علامات الطلبة بعد الامتحان مباشرة					
	أسباب شخصية					
34.	غياب الشعور بالرضى الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس .					
35.	الافادة من بعض الطلبة في بعض القضايا البحثية					
36.	ضعف الولاء والانتماء لدى عضو الهيئة التدريسية للجامعة التي يعمل فيها					
37.	ميل بعض أعضاء هيئة التدريس لبعض الطلبة بناء على معيار ذكر أو أنثى					
38.	التهاون في تطبيق تعليمات الجامعة من قبل العاملين فيها					
39.	رغبة بعض العاملين في الجامعة في الحصول على منافع من الطلبة					
40.	غياب الموضوعية الاكاديمية في العمل لدى أعضاء هيئة التدريس					
41.	ضعف الوازع الديني لدى أعضاء هيئة التدريس					
42.	قلة الوعي بمخاطر الواسطة الأكاديمية					
	اسباب اجتماعية					
43.	وجود صلة قرابة بين عضو التدريس وبعض الطلبة					
44.	استخدام مفاهيم مغلوطة مثل خريج يحتاج مساعدة ، و الأهل مساكين ، ...الخ					
45.	ممارسة أعضاء هيئة التدريس للواسطة لإرضاء أقاربهم.					

الرقم	الفقرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
46.	تعرض أعضاء هيئة التدريس لضغوط اجتماعية تقود لقبولهم الواسطة					
47.	وجود الجامعة في محافظات تستم بالطابع العشائري يشكل وسيلة ضغط على العاملين في الجامعة					
48.	العلاقات القائمة على مبدأ المصالح المتبادلة					
49.	إقامة أعضاء هيئة التدريس علاقات صداقة مع بعض الطلبة					
50.	أصبحت الواسطة جزءاً من ثقافة المجتمع حيث ترسخ في أذهان الناس عدم القدرة على القيام بأي عمل دون واسطة					
51.	اعتبار قبول عضو هيئة التدريس للواسطة من علامات القبول الاجتماعي.					

ملحق (د)
كتب تسهيل المهمة

MU'TAH UNIVERSITY

President Office



جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ٨/٤/٤/٤

التاريخ : ٥/جمادى الأولى/١٤٣٨هـ

الموافق : ٢/٢/٢٠١٧م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الطفيلة التقنية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

فأرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة ابتهاج حسين المصاروة، التي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في توزيع استبانة دراستها الموسومة بـ: "**المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن**"، على المعنيين لديكم؛ لغايات الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة، وأتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح في خدمة هذا الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم يحفظه الله ويرعاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. ظافر يوسف الصرايرة

نسخة/ عميد كلية الدراسات العليا

٥٨٥/١٢١

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

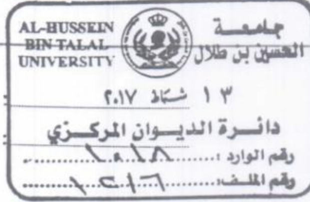
MU'TAH UNIVERSITY

President Office



جامعة مؤتة

مكتب الرئيس



Ref.

Date

الرقم : ١٠٨/٤٧٣

التاريخ : ٥/جمادى الأولى/١٤٣٨هـ

الموافق : ٢/٢/٢٠١٧م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الحسين بن طلال المحترم

تحية طيبة، وبعد:

فأرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة ابتهاج حسين المصاروة، التي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في توزيع استبانة دراستها الموسومة بـ: "**المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن**"، على المعنيين لديكم؛ لغايات الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة، وأتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح في خدمة هذا الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم يحفظه الله ويرعاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. ظافر يوسف الصرايرة

نسخة/ عميد كلية الدراسات العليا

٥٨٥/١٣٥

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+

Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540

www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo



MU'TAH UNIVERSITY

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ١٠/٨/ ٤٧٥

التاريخ : ٥/جمادى الأولى/١٤٣٨هـ

الموافق : ٢/٢/٢٠١٧م

الأستاذ الدكتور عميد المحترم

الدكتور القائم بأعمال عميد المحترم

الدكتور مدير وحدة القبول والتسجيل المحترم

تحية طيبة، وبعد:

فيرجى إجراء ما يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة ابتهاج حسين المصاروة، التي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في توزيع استبانة دراستها الموسومة بـ: **"المظاهر الدالة على الواسطة الأكاديمية وأسبابها من وجهة نظر الطلبة في جامعات جنوب الأردن"**، على المعنيين لديكم؛ لغايات الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

واقبلوا الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. ظافر يوسف الصرايرة

نسخة/ عميد كلية الدراسات العليا

٥٨٥/١٣٦

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

المعلومات الشخصية

الاسم: ابتهاج حسين المصاروة

الكلية: العلوم التربوية

التخصص: الإدارة التربوية

العنوان: الكرك/ لواء القصر